UN-HABITAT

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
مكتب الكويت

مملكة البحرين

وزارة شئون البلديات
والتخطيط العمراني

المنظور السريع للقطاع الحضري المستدام

Rapid Urban Sector Profiling for Sustainability

منظور القطاع الحضري

محافظة المحرق

2011

وزارة شئون البلديات
والتخطيط العمراني

مملكة البحرين

UN-HABITAT
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
مكتب الكويت

المنظور السريع للقطاع الحضري المستدام

Rapid Urban Sector Profiling for Sustainability

منظور القطاع الحضري

محافظـــة المحـرق

2011

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي الأمير
خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر

صاحب السمو الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى

PREPARED BY THE RUSPS TEAM OF BAHRAIN ELABORATING ON INFORMATION COLLECTED THROUGH INTERVIEWS WITH KEY URBAN ACTORS IN AL-MUHARRUQ GOVERNORATE AND A CITY CONSULTATION FACILITATED BY THE TEAM MEMBERS.

THIS PROJECT AND REPORT WERE MANAGED AND SUPERVISED BY DR. TAREK EL-SHIEKH AND IMPORTANT INPUTS WERE PROVIDED BY DR. DOAA EL- SHERIF, DR. BASIOUNI ALI, DR. MOHAMED AHMED, DR. WADAH YEHIA AND ENG. MAHDI EL-GALAWI.

GRAPHIC EDITING BY: DOAA EL- SHERIF & FALAH AL-KUBAISY.

THE DESIGNATION EMPLOYED AND THE PRESENTATION OF THE MATERIAL IN THE PUBLICATION DO NOT IMPLY THE IMPRESSION OF ANY OPINION WHATSOEVER ON THE PART OF THE SECRETARIAT OF THE UNITED NATIONS CONCERNING THE LEGAL STATUS OF ANY COUNTRY, TERRITORY, CITY OR AREA, OR OF ITS AUTHORITIES, OR CONCERNING DELIMITATION OF ITS FRONTIERS OR BOUNDARIES, OR REGARDING ITS ECONOMIC SYSTEM OR DEGREE OF DEVELOPMENT. THE ANALYSIS, CONCLUSIONS AND RECOMMENDATIONS OF THE REPORT DO NOT NECESSARILY REFLECT THE VIEWS OF THE UNITED NATIONS HUMAN DEVELOPMENT SETTLEMENTS PROGRAMME (UN-HABITAT), THE GOVERNING COUNCIL OF UN-HABITAT OR ITS MEMBER STATES

EXCERPTS FROM THIS PUBLICATION MAY BE REPRODUCED WITHOUT AUTHORIZATION, ON CONDITION THAT THE SOURCE IS INDICATED.

© MINISTRY OF MUNICIPALITIES AND AGRICULTURE, KINGDOM OF BAHRAIN, 2011
IN PARTNERSHIP WITH UN-HABITAT, وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني / مملكة البحرين
بالتعاون مع الأمم المتحدة (مكتب الكويت)

ISBN NUMBER: 978-99901-03-77-09 MUHARRAQ, BAHRAIN محافظة المحرق- البحرين
رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة- مملكة البحرين: د.ع. 2011/9746

ANY PUBLICATIONS OF UNITED NATIONS HUMAN SETTLEMENTS PROGRAMME PUBLICATIONS CAN BE OBTAINED FROM UN-HABITAT REGIONAL AND INFORMATION OFFICES OR DIRECTLY FROM:
KUWAIT UN-HABITAT OFFICE,
UN HOUSE MESHRIF, DIPLOMATIC QUARTER. KUWAIT
P.O BOX : 2993 SAFAT 13030 KUWAIT
KUWAIT FAX: +965 25399358
E-MAIL: ADMINISTRATION@UNHABITAT-KUWAIT.ORG
WEBSITE: HTTP://WWW.UNHABITAT.ORG

فـهرس المحتــويات

الملخص التنفيذي
المـقـدمـــة
الخـــلفـــية
تنمية الاقتصاد المحلي
المناطق التاريخية والتراثية
الإدارة الحضرية
قضايا النوع
المأوى والمناطق القديمة
البيئة الحضرية
البنية الحضرية الأساسية

التقديـــم

تعاني المحافظات والمدن البحرينية من العديد من التحديات التنموية في الألفية الجديدة. فقطاع المأوى في بعض المدن القديمة يعاني من الكثافات السكنية العالية، تدهور البنية الحضرية الأساسية بالتوازي مع تقادم المناطق السكنية، بالإضافة الى افتقاد البنية التحتية في بعض المناطق.

إن توفير البنية التحتية مع ضمان الاستدامة البيئية والاقتصادية وتعزيز النمو يعتبر جزء من الحملة التي ترمي إلى معالجة المشكلات وتحقيق الأهداف. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على دعم التنمية المستدامة في كل أنحاء العالم. وبالنظر إلى الاحتياجات الملحة والمتنوعة للمناطق القديمة وجد أنه من الضروري إيجاد وسيلة سريعة لتقييم الأوضاع الراهنة كدليل فوري لقياس المؤشرات المحققة للتنمية المستدامة في المدن البحرينية، وقد بادر المكتب الإقليمي لدول الخليج لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) إلى وضع وتطبيق منهج لرسم ملامح المدن يطبق في أكثر من بلد في نفس الوقت. يساعد المشروع على حل المشكلات التنموية، خفض الفقر، تطوير البيئة الحضرية وإلقاء الضوء على الفجوات في السياسات المحلية والوطنية والإقليمية بأسلوب التقييم السريع من خلال المشاركة المؤسسية والعمل نحو تحديد اولويات حل المشكلات .

يتناول المشروع عدد من القضايا الرئيسية التي تشمل الحكم الحضري، المأوى والمناطق القديمة، قضايا النوع، البيئة الحضرية، التراث والمناطق التاريخية، والاقتصاد المحلي.

إن هذا المشروع يسعى إلى بناء صورة لملامح المدينة الحالية والمستقبلية، وقد تم الإعداد له من خلال مجموعة متنوعة من الخبراء و المختصين في مجال التنمية الحضرية من أجل إحداث تغييرات في الأطر المحلية ترتقي بالمستوى البيئي و الخدمي لبيئة السكن و تحقق التنمية المستدامة للمجتمعات القائمة.

و في هذا المجال نود ان نوجه الشكر الجزيل للفريق القائم على العمل بقيادة الدكتور طارق الشيخ (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) المكتب الإقليمى بالكويت، الدكتور نبيل بن محمد ابو الفتح وكيل الوزارة ، بالاشتراك مع الاستاذ محمد نور الشيخ الوكيل المساعد للخدمات البلدية المشتركة والدكتور فلاح صباح الكبيسي/ مستشار الوزارة للتطوير. كذلك نود أن نشكر فريق العمل المحلي برئاسة الدكتورة دعاء الشريف ومن الخبراء المنفذين في البحرين: الدكتور بسيوني علي، الدكتور محمد أحمد، الدكتور وضاح سعيد يحيى، المهندس مهدي طاهر الجيلاوي ، ورئيس قسم الدراسات والبحوث والعاملين والمهندسين المعاونين الداعمين لفريق العمل في قسم الدراسات والبحوث. أيضا نوجه الشكر و التقدير الخاص للجهاز الإداري في بلدية المحرق بوزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني والمجلس البلدي لمدينة المحرق في مملكة البحرين وجميع الذين شاركوا في إعداد هذا المنتج. و ختاما نتطلع إلى مواصلة دعم جهود التنمية في القطاع الحضري لجميع مدن مملكة البحرين.

لدكتور المهندس جمعه بن أحمد الكعبى
وزير شئون البلديات والتخطيط العمراني

الملـــخص التنفـــيـــذي

مقـدمـــة

منظور القطاع الحضري المستدام (RUSPS) هو تقييم سريع للمشكلات والاحتياجات والفجوات في بناء القدرات على مستوى المدينة في قطاعات سبع هي: تنمية الاقتصاد المحلي، والمناطق التاريخية والتراثية، والإدارة الحضرية، وقضايا النوع (دور المرأة في المجتمع)، وظروف المأوى والمناطق القديمة، والبيئة الحضرية، والبنية الحضرية الأساسية.

تقوم الدراسة على اتفاق شركاء المجتمع (الجهاز الحكومي التنفيذي، والمجالس الشعبية المنتخبة، والجمعيات الأهلية، والقطاع الخاص –قطاع الأعمال) على أولويات المشروعات المطلوب تنفيذها. وتتكون الدراسة من ثلاث مراحل: (1) المشاركه السريعه لرسم المنظور الحضرى للمدن، علي الصعيد القومى والمحلى، (2) اقتراحات مفصله لأولويات المشروعات المقترحة، (3) تنفيذ المشاريع.

خلفـية عـامة

تقع محافظة المحرق في الجزء الشمالي الشرقي من مملكة البحرين على بُعد كيلومترين من المنامة عاصمة المملكة، وهي جزيرة تحيط بها مياه الخليج العربي من الجهات كافة، وترتبط بالجزيرة الأم بعدة جسور حديثة.

تنمية الاقتصاد المحلي

يتنوع النشاط الاقتصادي في المحرق تنوعاً كبيراً، بوجود المناطق الصناعية والمطار وميناء خليفة والحوض الجاف، إضافة إلى النشاط التقليدي لصيد الأسماك الذي يواجه حالياً تحديات جمة. وهناك مخطط استراتيجي للمحافظة تحمله رؤية البحرين 2030.

المناطق التاريخية والتراثية

كانت مدينة المحرق العاصمة التاريخية للبحرين حتى عام 1923. وهي تزخر بثروة عقارية من القلاع والبيوت والمباني التراثية والأسواق التاريخية والمتخصصة كسوق الذهب. وتتوزع هذه المباني على أحياء المحرق القديمة. وعلى الرغم من وجود قانون لحماية الآثار، إلا أنه لا توجد لوائح وتشريعات محلية توجه تطوير المناطق التاريخية. كما تعاني هذه المباني من إهمال واضح لدرجة أن أصبح بعضها مأوى للعمالة الوافدة، وبعضها الآخر يُستخدم كمخازن. وهناك محاولات جادة لترميم هذه المباني والحفاظ عليها، لكن نقص الموارد المالية يقف دون تحقيق هذا الأمر.

الإدارة الحضرية

يُعين كل من المحافظ ومدير عام الجهاز التنفيذي للإدارة البلدية بمرسوم ملكي، بينما يتم تعيين مدراء الإدارات في الجهاز من قبل رئيس الوزراء، وتعيين رؤساء أقسام إدارات الجهاز من قبل وزير شؤون البلديات والتخطيط العمراني. أما المجلس البلدي للمحرق فهو يتكون من 8 أعضاء دون أي تمثيل نسائي فيه، ويتم انتخاب رئيسه وأعضاءه بشكل ديمقراطي حر من قبل المواطنين. وتتلخص وظيفة المجلس البلدي في رفع توصياته ومقترحاته إلى وزير شؤون البلديات والتخطيط العمراني.

قضايا النوع (دور المرأة في المجتمع)

يكفل الدستور المساواة بين الرجل والمرأة في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية. ورغم ذلك لا توجد قوانين مباشرة تمنع التمييز. ولقد حققت البحرين إنجازات كبيرة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من حيث مساواة الجنسين في التعليم والوظائف العامة. كما يُعنى المجلس الأعلى للمرأة- وهو مؤسسة شبه رسمية تأسس عام 2001- بشؤون المرأة، ومن مهماته اقتراح السياسة العامة في مجال تنمية المرأة وإدماجها في برامج التنمية الشاملة، مع مراعاة عدم التمييز ضدها ومتابعة تقييم السياسة العامة في برامج المرأة وتقديم الاقتراحات بتعديل التشريعات الحالية المتعلقة بالمرأة.

ظروف المأوى والمناطق القديمة

تتميز مدينة المحرق القديمة بطابعها التقليدي وشخصيتها المميزة على المستويين العمراني والمعماري. ولا يوجد في البحرين عشوائيات بالمفهوم الدارج في البلدان الأخرى، ولكن هناك بعض الظروف السكنية الصعبة. كما أن هناك مخططات استعمالات الأراضي المعتمدة في المحافظة ويدخل ضمنها الارتقاء بالمناطق القديمة والمتدهورة. وتخضع المحافظة لقوانين نظام المدينة مثل: قانون التقسيم ، قانون التخطيط العمراني ، قانون استملاك الاراض للمنفعة العامة، كما يوجد تشريع وقانون يلزم التنظيم والتخطيط والاستملاك والإخلاء، ولكن الأعراف الاجتماعية هي المقرر الأساسي في تنفيذ هذه التشريعات من عدمها.

البيئة الحضرية

تعاني جزيرة المحرق من تلوث الهواء نتيجة ارتفاع معدلات غازات مثل الأوزون وأكاسيد الكبريت وكبريتيد الهيدروجين، إضافة إلى المواد الهيدروكربونية وغبار الكبريت المتطاير، وذلك نتيجة وجود الصناعات وعوادم السيارات ، إضافة إلى مطار البحرين الدولي. كما تعاني بعض مناطق المحافظة من مشكلة تسريب البلاعات وتجمع المياه الآسنة وعدم وجود شبكة مجاري للصرف الصحي مثل منطقة قلالي. ويتمثل الاهتمام بحماية البيئة في المملكة عامة والمحرق خاصة من خلال وجود المؤسسات الحكومية والشعبية والمجتمع المدني الذي يعني بحماية البيئة.

البنية الحضرية الأساسية

يتأثر واقع الخدمات بشكل عام والبنى التحتية بشكل خاص في المحرق بقدم هذه المحافظة وتكدس المباني في بعض أجزائها، إلا أن إمداد الخدمات مقابل التوسع العمراني قائم حيث يتم مد خدمات البنى التحتية إلى كافة قطاعات المناطق الجديدة. وتشهد المحرق حالياً تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية، إلا أنه مازالت هناك بعض المشكلات المتعلقة بضعف الدور الرقابي وتطبيق القانون على المتجاوزين في استخدام الخدمات والمرافق، وكذلك ضعف التعاون والتنسيق بين دوائر الجهاز التنفيذي للبلدية ووزارة الأشغال فيما يتعلق بالتخطيط وتنفيذ وصيانة المشاريع الخدمية.

مقـــدمـــة

دراسة ملامح القطاع الحضري المستدام لمحافظة المحرق

تشمل الدراسة تقييم أوضاع البيئة الحضرية، مع التركيز علي الاحتياجات ذات الأولوية، على الصعيدين المحلي والوطني. ويتلخص الغرض من هذه الدراسة في تطوير سياسات المدن للحد من الفقر علي المستويات: المحلي والوطني والإقليمي، من خلال تقييم الاحتياجات وآليات الاستجابة. والإسهام الأوسع في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. تقوم هذه الدراسة علي تحليل البيانات الموجودة وسلسلة من اللقاءات مع أصحاب المصلحة في المدن. وهم شركاء التنمية المعنيين بها ويتمثلون في الجهات التنفيذية والشعبية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، والأكاديميون وغيرهم.

وتقوم الدراسة أساساً على اتفاق شركاء المجتمع من خلال استشارة المدينة حيث تُعرض في هذه الاستشارة حالة المدينة في القطاعات السبع التي تشمل تنمية الاقتصاد المحلي. والمناطق التاريخية والتراثية، والإدارة الحضرية، وقضايا النوع (دور المرأة في المجتمع). وظروف المأوى والمناطق القديمة، والبيئة الحضرية، والبنية الحضرية الأساسية، وفقاً للدراسة المبدئية التي قام بها الخبراء. والنتائج المبدئية التي تم التوصل إليها. وتتم مناقشة هذه النتائج بمعرفة أصحاب الاختصاص من شركاء التنمية في المدينة والاتفاق عليها في صورتها النهائية أثناء عقد الاستشارة.

وبناء على المشاورات التي تشملها عملية استشارة المدينة التي يحضرها الشركاء كافة يتم الاتفاق الجماعي على وضع الأولويات المقترحة في مجال بناء القدرات وغير ذلك من المشاريع التي تهدف جميعها إلي الحد من الفقر في المناطق الحضرية. وستشكل هذه الدراسات باكتمالها مع دراسات بقية محافظات المملكة إطاراً للسلطات المركزية والمحلية في المدن والأطراف. والجهات المانحة ووكالات الدعم الخارجي العاملة في مجال التنمية.

منهجية المشروع

تنقسم المنهجية إلى مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى:
تشمل التشخيص السريع للأوضاع الحضرية علي الصعيدين الوطني والمحلي. وبحكم صغر مساحة مملكة البحرين (761) كيلومتراً مربعاً (2009) وطغيان نمط العمران الحضري فقد تم اختيار محافظتين بمملكة البحرين هما محافظة المحرق والمحافظة الوسطى. ويمثل هذا الاختيار عينة دراسية لنموذج يمكن تطبيقه مستقبلاً على دراسة الأوضاع المحلية في بقية محافظات المملكة. ويركز التحليل علي القطاعات السبع المذكورة آنفاً.

وفي هذه المرحلة:
- تم جمع البيانات والمعلومات من خلال لقاءات ومقابلات ومناقشات مع شخصيات ومراكز معلومات بهدف تقييم مواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر على المستويين المحلي والوطني.
- عرض النتائج علي المسئولين من المجتمع المحلي خلال ورش عمل واجتماع علي مستوي شركاء التنمية للتوصل إلي توافق في الآراء بشان الإجراءات ذات الأولوية. والاهتمام بإصدار التقرير المحلي والوطني من المعلومات التي تم جمعها وتحديد خطوات خطوات العمل على خفض الفقر الحضري.

المرحلة الثانية:
تقوم علي تحديد الأولويات من خلال دراسات الجدوى التفصيلية وتطوير القدرات ومشاريع الاستثمار الكبيرة.

المرحلة الثالثة:
تنفيذ المشاريع المتفق عليها خلال المرحلتين السابقتين، مع التركيز على تطوير المهارات وتعزيز المؤسسات. يقدم هذا التقرير نتائج المرحلة الأولي لدراسة القطاع الحضري على المستوي المحلي في محافظة المحرق.

دراسة المنظور الحضري لمحافظة المحرق:

تم إجراء مقابلات مع مسئولي وشركاء التنمية في المحافظة لجمع البيانات والمعلومات للتعرف على العوائق، والإمكانيات والأولويات. وقد شملت هذه الاجتماعات شركاء التنمية المذكورين أدناه:

1 - الإدارات التنفيذية و تشمل:
- الإدارة المحلية (الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة)
- الإدارة العامة للتخطيط العمراني
- جهاز المساحة والتسجيل العقاري
- إدارة دعم المنظمات الأهلية
- الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة القطرية
- بنك الإسكان
- وزارة الثقافة
- بنك البحرين للتنمية
- متحف البحرين الوطني
- الجهاز المركزي للمعلومات
- المجلس الأعلى للمرأة

2 - لجان المجلس البلدي ومجلس النواب عن المحافظة.
3 - الجمعيات الأهلية العاملة.
4 - المستثمرون وممثلو القطاع الخاص.

هيكل التقرير

1 - خلفية عامة عن القطاع الحضري في محافظة المحرق استناداً إلى نتائج التقرير التقييمي والمقابلات التي عُقدت في المحافظة (أبريل ومايو 2010- أنظر الفهرس الخلفي لقائمة المشاركين في اللقاءات من شركاء التنمية)
2 - تقييم سبع قطاعات رئيسة هي: تنمية الاقتصاد المحلي. والمناطق التاريخية والتراثية، والإدارة الحضرية، وقضايا النوع (دور المرأة في المجتمع). وظروف المأوى والمناطق القديمة، والبيئة الحضرية، والبنية الحضرية الأساسية. من حيث التنظيم المؤسسي والإطار التنظيمي وتعبئه الموارد والتنفيذ. و يبرز هذا الجزء الأولويات المتفق عليها. كما يتضمن قائمة المشاريع المحددة التي أقرها شركاء التنمية في المحافظة.
3 - تحليل نقاط القوة والضعف في المحافظة، ومكامن الفرص المتاحة لها والمخاطر التي تتهددها، ومن ثم تحديد أولويات المشاريع المقترحة في كل قطاع. والمستفيدين منه، وتكلفته التقديرية، إضافة إلى الأهداف والأنشطة والنتائج المتوقعة.

خلفية عامة عن محافظة المحـرق

- تتكون مملكة البحرين من أرخبيل جزري قوامه 84 جزيرة وجُزيرة (51 جزيرة وجُزيرة طبيعية، و33 جزيرة وجُزيرة اصطناعية) بإجمالي طول سواحل قدره 161 كيلومتراً. ويبلغ إجمالي مساحتها طبقاً لبيانات 2009 نحو 760 كم2، تزداد هذه المساحة سنوياً على حساب البحر المجاور عن طريق عمليات دفان السواحل. وتُعد جزيرة البحرين بمساحتها البالغة نحو 610 كم2 أكبر هذه الجزر.
- تمثل جزيرة البحرين وما يتصل بها من جزر المحرق وسترة بؤرة التجمع السكاني والنشاط الاقتصادي بالمملكة.
- تُعد مملكة البحرين دولة مُدنية (حضرية) حيث تُعرف المناطق الحضرية فيها على أنها تلك المجتمعات العمرانية التي يفوق عدد سكانها 2500 نسمة.
- إدارياً، تنقسم مملكة البحرين إلى خمس محافظات، هي: العاصمة، والمحرق، والمحافظة الشمالية، والمحافظة الوسطى، والمحافظة الجنوبية.
- تقع محافظة المحرق في الجزء الشمالي الشرقي من مملكة البحرين على بُعد كيلومترين من المنامة عاصمة المملكة، تحيط بها مياه الخليج العربي من الجهات كافة.
- تقع جزيرة المحرق شمال شرقي جزيرة البحرين بين دائرتي عرض ً52 ′06 °26 ، ً10 ′11 °26 شمالاً، وخطي طول ً14 ′30 °50 ، ً22 ′40 °50 شرقاً.

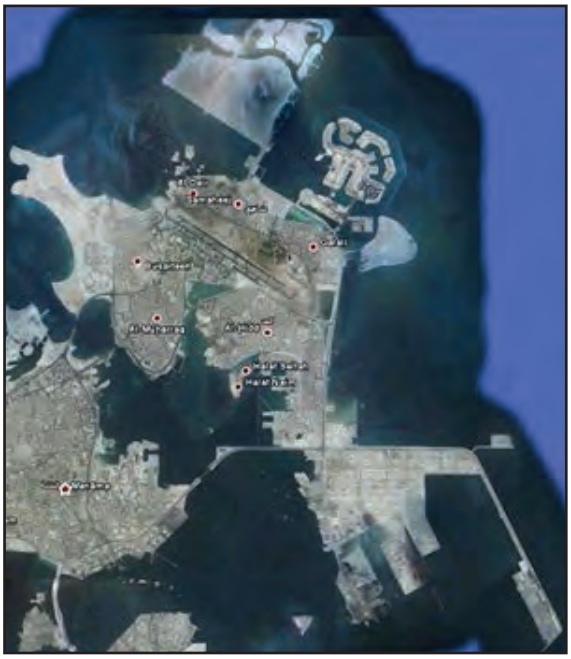

- ازدهرت المحرق بسبب موقعها الجغرافي ومغاصات اللؤلؤ التي جذبت إليها تجار اللؤلؤ، وباتت على أهمية اقتصادية كبيرة، وتدريجياً أصبحت مركزاً مهماً وهدفاً بحرياً للتجارة.
- تتميز المحرق باتساعها المكاني على حساب البحر المجاور، وقد لعبت دوراً كبيراً في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد.
- تشغل محافظة المحرق الحيز المكاني لجزيرة المحرق. وترتبط المحافظة بالجزيرة الأم (البحرين) عبر ثلاثة جسور كان لها عظيم الأثر في التطور العمراني والاقتصادي للمحافظة، وفي الدور الذي لعبته ومازالت تلعبه في الحياة الاقتصادية لمملكة البحرين. وهذه الجسور هي:
  - جسر الشيخ حمد، وهو أقدمها، ويربط بين الساحل الغربي للمحرق والساحل الشمالي الشرقي للمنامة.
  - جسر الشيخ عيسى بن سلمان ويربط بين الزاوية الشمالية الشرقية لساحل المنامة والساحل الشمالي الغربي للمحرق.
  - جسر الشيخ خليفة بن سلمان (وهو أحدثها) ويربط بين منطقة الحد بالمحرق وميناء سلمان بالمنامة.

- للمحافظة أهمية اقتصادية وتاريخية كبرى، حيث تحتوي العديد من المنشآت الاقتصادية الحديثة إلى جانب العديد من الحرف والصناعات التقليدية.
- كما تشهد المحافظة حركة نشطة لإحياء التراث والحفاظ على المنازل والمباني التراثية التي يرجع الكثير منها إلى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

المساحة

تشغل المحافظة جزيرة المحرق التي تضم مدينتي المحرق والحد، وعدداً من القرى هي قلالي والدير وسماهيج والبسيتين وعراد وحالة السلطة وحالة النعيم. وقد أصبحت هذه القرى بعد غلبة العمران المدني عليها أقرب إلى ضواحي سكنية لمدينة المحرق خاصة بعد الامتداد العمراني لمدينة المحرق واتصاله بالتوسع العمراني المدني لهذه القرى.

تبلغ مساحة المحافظة 57.46 كم2 (2009)، أي نحو 8% من إجمالي مساحة المملكة. تزداد هذه المساحة من سنة لأخرى نتيجة العمليات المستمرة لاستصلاح الأراضي على حساب مياه البحر (الدفان).

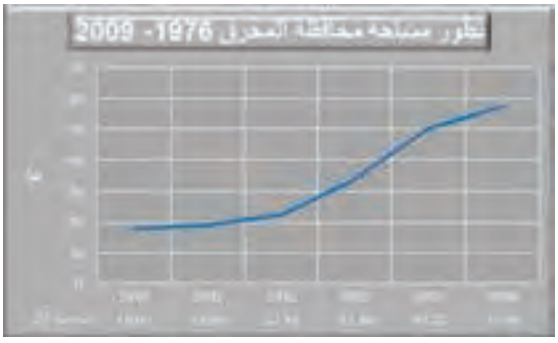

السطح

تتميز المحرق بطوبوغرافيتها البسيطة واستواء سطحها، الذي يعلوه تموجات يتراوح متوسط ارتفاعها بين 1.5 – 2.5 متراً، مع عدم وجود أي موقع يرتفع لأكثر من 5 أمتار فوق مستوى سطح البحر عامة.

وأكثر أجزائها ارتفاعاً هي تلك التي يحتلها مطار البحرين الدولي، حيث ينحدر السطح من الشمال الغربي (8 أمتار) إلى الجنوب الشرقي (4 أمتار)، وإلى الجنوب الغربي (مترا واحداً).

كما تنعدم فيها المسيلات والأودية السيلية، وتتأثر سواحلها بمياه البحر في حالة المد العالي، وتترك مكانها رقعاً ملحية ومستنقعية.

السكان

يبلغ عدد سكان المحافظة 189،134نسمة (تعداد 2010)، أي نحو 15% من سكان المملكة البالغ عددهم 1،234،596 في نفس العام.
وتحتوي المحافظة على مكون غير بحريني بين سكانها يزداد عدداً نتيجة ازدياد الحاجة إليه في كافة الأنشطة الاقتصادية والخدمية.

علماً بأنها تتميز بالزيادة الكبيرة في سكانها وارتفاع معدلات النمو السكاني بها منذ عام 1981.

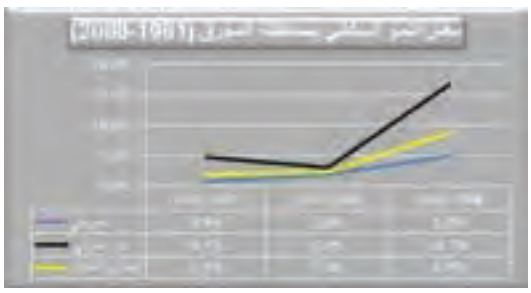

وتتميز المحافظة بالضغط السكاني الشديد حيث بلغت الكثافة السكانية 3،291 نسمة/كم^2 عام 2010.

النشاط الاقتصادي ومقوماته

تُعد المحافظة أحد مراكز النشاط الاقتصادي في مملكة البحرين، كما أنها تمتلك إرثاً تاريخياً أهّلها لاحتلال مكانة مرموقة بين محافظات المملكة. فإلى جانب دورها التاريخي كعاصمة، فقد كانت المحرق في الوقت ذاته الميناء القديم لصناعة الغوص على اللؤلؤ وتجارته التي اشتهرت بها البحرين عبر تاريخ طويل وضع له اكتشاف النفط حداً. كما نما قلب المدينة حول هذا الميناء، وتأثرت الأنشطة الاقتصادية للمحافظة بهذه الوضعية التاريخية.

إضافة إلى ذلك تحتوي المحافظة على قلعتي أبو ماهر وقلعة عراد التاريخيتين.

بحكم الموقع الجغرافي والقيمة التاريخية للمدينة تتمتع المحافظة بتنوع كبير في نشاطها الاقتصادي. فهي تضم مطار البحرين الدولي، وميناء الشيخ خليفة (الميناء الجديد). ومدينة سلمان الصناعية التي تحتوي على العديد من الصناعات مثل الأسمنت والحديد وإصلاح السفن، ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه. كما تحتضن المحافظة العديد من الأنشطة التجارية والنشاط التقليدي لصيد الأسماك. ولم تكن المحرق لتحتضن مثل هذه الأنشطة لولا ما تملكه من ميزات جغرافية هامة.

أهداف التنمية الألفية

- لا تتوافر البيانات الخاصة بأهداف التنمية الألفية على مستوى المحافظات والمدن بالمملكة، وإنما تتوافر على المستوى الوطني في تقريرين: أهداف التنمية الألفية 2003، وأهداف التنمية الألفية 2004-2007.
- بلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 14663 دولار عام 2006، ثم ارتفع إلى 19722 دولار عام 2008 (مصرف البحرين المركزي، المؤشرات الاقتصادية، مارس 2010).

الهدف الأول- القضاء على الفقر المطلق

- لا يوجد بحريني واحد في فقر مدقع (دولار واحد يومياً).
- نسبة من هم دون الدولارين يومياً لم تتغير حيث ثبتت عند مستوى 0,06% من السكان.
- نسبة من لم يتعد دخلهم 3 دولار يومياً تبلغ 2,0% فقط من السكان.
- نسبة فجوة الفقر:
- نسبة فجوة الدخل بين الـ 10% الأغنى والـ 10% الأفقر بلغت 6,2% (2003).

نصيب الخُمس الأفقر في الاستهلاك الوطني:

- نصيب أفقر 10% من السكان 4,3% من إجمالي الدخل.
- نصيب أفقر 20% من السكان 9,3% من إجمالي الدخل.
- نصيب أغنى 10% من السكان 26,6% من إجمالي الدخل.
- نصيب أغنى 20% من السكان 41,6% من إجمالي الدخل.

نسبة البطالة:

- ارتفاع إجمالي العمالة خلال الفترة 2002-2006 بنسبة 53,1 %، مما يعني قدرة الاقتصاد على توليد 122 ألف وظيفة خلال نفس الفترة.
- انخفض معدل البطالة من 14,8 % عام 1991 إلى 12,7 % عام 2001، ثم إلى 10,1 % عام 2003 . واستمر في انخفاضه حتى مستوى 3,5 % من إجمالي العمالة الوطنية (2007).
- ارتفاع الرواتب الشهرية من 597 دينار عام 2002 إلى 700 دينار عام 2007. واخر زيادة في المرتبات الحكومية في اغسطس 2011.
- لا توجد حالات معبرة إحصائياً لسكان لا يحصلون على الكمية الكافية من السعرات الحرارية.

الهدف الثاني- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي:

- نجحت المملكة في تحقيق هذا الهدف منذ ما قبل عام 2000، ببلوغ نسبة القيد الصافي 99 % في العام الدراسي 97-1998.
- ارتفاع معدل معرفة القراءة والكتابة إلى 97 % (99,3 % للبحرينيين، 90,1 لغير البحرينيين).

الهدف الثالث- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

- في التعليم ما قبل الجامعي فاقت نسبة الإناث 1 (1,019).
- في مرحلة التعليم الجامعي شكلت الإناث 1,6 ضعف نظرائهن الذكور (2005).
- بلغت مساهمة المرأة في العمل المأجور غير الزراعي 12,5 % عام 2007 (33 % للبحرينيات).

الهدف الرابع- خفض نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن:

- انخفضت نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص الوزن من 8,7 % عام 1995 إلى 4,2 % عام 2000 . بنسبة 52 % انخفاض خلال خمسة سنوات.
- انخفاض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى 10 في الألف عام 2006.
- بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع 7,6 في الألف عام 2006.

الهدف الخامس- تحسين صحة الأمهات:

- انخفاض عدد حالات وفيات الأمهات من 4 حالات عام 1997 إلى حالتين فقط عام 2006.
- ارتفعت نسبة الولادات التي تجري بإشراف عامل صحي مختص من 99,2 % عام 1995 إلى 99,4 % عام 2006.

الهدف السادس- مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الوبائية الأخرى:

- بلغ عدد الحالات المسجلة 203 حالة عام 2006، منهم 13 حالة مسجلة في 2006.
- يتلقى العلاج المناسب الآن 37 حالة.
- بلغ عدد المصابين بالملاريا 192 حالة عام 1991، انخفض إلى 79 حالة فقط عام 2002 (كلهم من الوافدين).
- انخفاض معدل الوفيات بسبب السل من 1,5 في الألف عام 1996 إلى 0,3 في الألف عام 2006، أي انخفاض بأكثر من الثلثين.

الهدف السابع- ضمان الاستدامة البيئية:

- انخفضت المساحة المغطاة بنبات القرم بنسبة 80 % بسبب النشاط المتزايد لعمليات الردم والاستغلال العمراني.
- كانت نسبة مساحة الأراضي المحمية 10 % من المساحة الأرضية للمملكة في تقرير 2003 . وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة للتوسع الأرضي للمملكة على حساب البحر المجاور.
- انخفاض معدل استهلاك الطاقة بنسبة 11 % بين عامي 1987 . 2005 من 1,1 طن نفط مكافئ لكل 1000 دولار من إجمالي الناتج المحلي (لسنة الأساس 2000) إلى 0,8.
- ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد خلال الفترة 1980-2005 من 6,11 إلى 9,8 طن مكافئ (زيادة قدرها 35 %).
- توافر مياه الشرب الآمنة، حيث بلغت بنسبة المباني الموصولة بشبكات المياه إلى 100 %.
- ارتفع معدل تغطية خدمات الصرف الصحي الأساسية من 75 % عام 1993 إلى 97 % عام 2003، والتحسن مستمر.
- تشير الإحصاءات إلى سكن 75 % من البحرينيين في مساكن يمتلكونها.

الهدف الثامن- تطوير شراكة عالمية للتنمية:

- هدف ذو طبيعة خاصة يتعلق بالتعاون الدولي ويختلف عن الأهداف السابقة التي يمكن بلوغها على الصعيد الوطني من خلال سياسات وطنية واضحة.

- تسير البحرين بخطى واسعة في طريق الانفتاح الاقتصادي والتجاري والمالي للاندماج في السوق العالمية.
- تعديل في القوانين والأنظمة والمؤسسات.

المناطق التاريخية والتراثية

نظرة عامة:

- أسست مدينة المحرق عام 1810 كعاصمة للبحرين واستمرت عاصمة حتى عام 1923.
- استوطن المحرق الكثير من القبائل العربية، وازدهرت بسبب موقعها الجغرافي ومغاصات اللؤلؤ التي جذبت إليها تجار اللؤلؤ، واستحوذت على أهمية اقتصادية كبيرة، وتدريجياً أصبحت مركزاً مهماً وهدفاً بحرياً للتجارة.
- استوطنتها مجموعات قبلية استقرت في أحياء تعرف محلياً باسم (الفريج)،أي الحي، واكتسب كل حي سكنى تسميته من اسم القبيلة أو العائلة التي سكنته.
- مارس أهلها التجارة والحرف المختلفة على مر تاريخها، حتى ارتبط أسماء بعض الأحياء بالحرف التي كان سكانها يمارسونها.
- قام فيها العديد من الأسواق المتخصصة كأسواق النحاسين، والقيصرية، والطواويش، والخارو، وغيرها.

اللوائح والتشريعات والسياسات

- لا توجد لوائح وتشريعات محلية توجه لتطوير المناطق التاريخية، لكن هناك قانون وطني لحماية الآثار.
- بحكم هذا القانون تتولى وزارة الثقافة مسؤولية الإشراف على جميع ما يتعلق بشؤون الآثار والمحافظة عليها، وتقرير الصفة التاريخية والأثرية للمواقع والمباني، والحكم بأهمية كل أثر، وتقدير الآثار الواجب تسجيليها كآثار طبقا لأحكام هذا القانون.
- لا يُدخل القانون الإدارة الحكومية كشريك مع ملاك المباني التراثية لتطويرها.
- لا توجد اشتراطات بناء خاصة في محيط المناطق التاريخية والتراثية.
- تتوزع ملكية الأراضي في المناطق الأثرية والتاريخية والتراثية بين الدولة في مواقع القلاع القديمة (بوماهر وعراد)، والملكية الخاصة للبيوت التراثية.
- تعارض المصالح بين أصحاب البيوت التراثية وسعي وزارة الثقافة والإعلام للحفاظ على تلك المباني في ظل عدم توافر الموارد المالية اللازمة لنزع الملكية.
- لا يمكن إخلاء البيوت والمباني التراثية من سكانها، وتقطن العمالة الوافدة عدداً كبيراً منها.

تطوير المناطق التاريخية

- معظم المباني التراثية في المحرق الآن مهملة وتُستخدم كمخازن أو سكن للعمال الوافدين.
- صعوبة نزع ملكية المباني التاريخية والتراثية من ملاكها، لعدم توافر الموارد المالية أو عدم رغبة الملاك في الانتقال إلى سكن بديل.
- تتمتع مناطق المباني التراثية بمرافق وخدمات في حالة جيدة، لكن أهم مشكلاتها هي ضيق شوارعها والتواء طرقها وعدم كفاية مواقف السيارات بها.
- تشجع وزارة الثقافة على تطوير كل المناطق التاريخية بجهود ذاتية وتبرعات من أجل إعداد هذه المناطق للاعتراف بها من قبل منظمة اليونسكو كتراث إنساني.
- قيام مركز الشيخ إبراهيم بجمع التبرعات والمنح من الجهات المختلفة (بلغت 17 مليون دينار) لتمويل شراء بعض هذه المباني وترميمها وصيانتها على طرازها المعماري الأصلي. وفي هذا الصدد فقد قام مركز الشيخ إبراهيم بشراء تسع بيوت تراثية وطورها بجهود شخصية خاصة. ويقوم المركز بحصر هذه المباني باجتهاد فردي، ولكن لا يوجد حصر حكومي واضح.
- لا يتميز تطوير المناطق التراثية الذي يقوم به ملاك المباني التراثية بخصوصية خاصة، حيث أنها تتبع التوجه العام من حيث تحديث المباني على غير الطراز المعماري التاريخي التقليدي.
- تضطلع وزارات الثقافة وشؤون البلديات والتخطيط العمراني وهيئة الإسكان بقرارات أولويات التطوير في مناطق القلاع التاريخية، أما في مناطق البيوت والمباني التراثية فهي تُتخذ بالتعاون مع مركز الشيخ إبراهيم.
- ليس هناك تنسيق واضح بين الجهاز التنفيذي للإدارة البلدية بالمحافظة والمؤسسات الرسمية المعنية بالمباني التراثية، إلا من حيث ما يقوم به الجهاز من إصدار تراخيص الهدم والبناء، وتطوير البنية الأساسية والخدمات والمرافق، لكنه لا تتخذ أي قرارات.
- اندثار المؤسسات الحرفية الوطنية لترميم العناصر المعمارية والحضرية بالمناطق التراثية، كما اختفت معها الحرف التقليدية.
- اختفت الأسواق التخصصية (كالنحاسين وغيره) وحلت محلها الحرف المستوردة والتصميمات غير المستوحاة من التراث المحلي.
- حتى وقت قريب لم يكن هناك تنسيق بين المجلس البلدي للمحافظة ووزارة الثقافة في المشروعات الهامة، كمشروع طريق اللؤلؤ، لكن تكونت مؤخراً لجنة مشتركة بين وزارة الثقافة والمجلس البلدي لدعم قضايا التراث في المحافظة.

قضايا تعبئة الموارد

- هناك نقص واضح في الموارد المالية اللازمة للحفاظ على المباني التاريخية.
- تعتمد وزارة الثقافة على مخصصاتها من الميزانية العامة للمملكة، بينما يستمد مركز الشيخ إبراهيم موارده من المنح والمساعدات والتبرعات التي يتلقاها من البنوك المحلية والمساهمات الخارجية.
- يقيم مركز الشيخ إبراهيم مشروع "حرف الديار" بمدينة المحرق، وهو مبنى للحرفيين اليدويين لتطوير الحرف اليدوية التراثية، وذلك بالتعاون مع مؤسسة أردنية خاصة. كما يسهم بفعالية في مشروع طريق اللؤلؤ الذي يبدأ من قلعة أبو ماهر على الساحل وينتهي ببيت سيادي بالمحرق، بطول 3 كيلومترات، لاعتماده من منظمة اليونسكو والاعتراف به كتراث إنساني.
- يجسد المشروع صيغة تعاون إيجابي بين المؤسسات الحكومية والخاصة وبعض أصحاب المباني التاريخية المدرجة في المشروع.

- تم مؤخراً تشكيل "لجنة تنظيمية عليا" للمشروع من وزارة الثقافة والمجلس البلدي للمحافظة.
- خصصت الحكومة مبلغ 8,2 مليون دينار بحريني لهذا المشروع مؤخراً.

الإطار المؤسسي

- تلعب مؤسسات المجتمع المدني الدور الرئيس في تطوير المناطق التراثية والحفاظ عليها.
- أفتتح مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث سنة 2002 بعد بناءه في الموقع الأصلي للمجلس مع الحفاظ على الطراز المعماري المميز لمدينة المحرق.
- يقوم مركز الشيخ إبراهيم بشراكات عامة مع البنوك وجمعية تاريخ وآثار البحرين وغيرها من المؤسسات الدولية والإقليمية لتمويل وتنفيذ عمليات الحفاظ على التراث، ومن بين اهتماماته بيوت الشعراء والفنانين والتجار، كما يهتم المركز بنشر المعلومات والبيانات من خلال الصحافة ومنشوراته الخاصة بما يقوم به من مشروعات، وما ينظمه من مناسبات وفعاليات ثقافية.
- تعمل جمعية تاريخ وآثار البحرين (تأسست عام 1953) على الشراكة مع الجهات المتهمة من خلال دور تثقيفي كما تعرض خدماتها للشراكة العملية للمحافظة على التراث والآثار.
- تتعدد السلطات المسؤولة عن المناطق التاريخية والتراثية بمحافظة المحرق، حيث أن الجهاز التنفيذي للإدارة البلدية هو المسئول عن تراخيص البناء والهدم والتعديل، بينما يُناط بإدارة الثقافة والتراث بوزارة الثقافة الحفاظ على الثروة التراثية وترميمها وصيانتها، وتتدخل وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف -التي تشرف على المساجد- في الإرث وتقسيم الملكية بين ورثة المباني التاريخية الخاصة.
- على الرغم من تحديد القوانين المختلفة للبلديات وقرار إنشاء المحافظات للاختصاصات والمهام، إلا أن واقع الممارسة العملية يظهر تداخلاً واضحاً في الأدوار بين المحافظة والجهاز التنفيذي للبلدية والمجلس البلدي. فلابد من تحديد الاختصاصات طبقاً للقوانين واللوائح.
- تتعاون مؤسسات الأعمال مع وزارة الثقافة في الحفاظ على المباني التراثية من خلال المنح والتبرعات.
- في إطار مشروع الاستثمار في الثقافة الذي تتبناه وزارة الثقافة تهتم الوزارة بمشروع طريق اللؤلؤ، وبدأت في عقد شراكات مجتمعية مع ملاك العقارات الواقعة على ممر الطريق.

مناطق توزيع المباني التراثية

بناء القدرات والتدريب

1. مشروع حرف الديار بمدينة المحرق الذي تتولاه إدارة الثقافة والتراث الوطني بوزارة الإعلام والثقافة لتدريب الحرفيين اليدويين من أجل المحافظة عليها من الاندثار.
2. مشروع إعادة تأهيل الخبراء والفنيين المحليين في مجال المحافظة على التاريخ والتراث المعماري الذي تتبناه إدارة الثقافة والتراث الوطني.
3. إنشاء مجلس وطني للمحافظة على التراث يتم تمويله من ضرائب تُفرض على المؤسسات الخاصة، ويتولى الإشراف على مشروعات تدريبية لرفع قدرات العاملين في مجال التراث والآثار.

قضايا المناطق التراثية رقم (1)	المشروع المقترح	صفحة
	مشروع	

قضايا المناطق التراثية رقم (2)	المشروع المقترح	صفحة
	مشروع	

الإدارة الحضرية

خلفية عن الإدارة الحضرية في المحافظة

- يتم تعيين المحافظ بمرسوم ملكي.
- يتم تعيين مدير عام الجهاز التنفيذي للإدارة البلدية بمرسوم ملكي.
- يتم تعيين مدراء الإدارات في الجهاز من قبل رئيس الوزراء.
- بينما يتم تعيين رؤساء أقسام الإدارات البلدية من قبل وزير شؤون البلديات والتخطيط العمراني.
- يتم انتخاب رئيس وأعضاء المجلس البلدي للمحافظة بشكل ديمقراطي حر من قبل المواطنين.
- يتكون المجلس البلدي لمحافظة المحرق من 8 أعضاء، بتمثيل نسائي بامرأة واحدة.
- يرفع المجلس البلدي توصياته ومقترحاته إلى وزير شؤون البلديات والتخطيط العمراني.

قضايا تعبئة الموارد

1- الميزانيات

ميزانية بلدية محافظة المحرق للأعوام2007/2008/ 2009 .
ويمكن ملاحظتها كما يلي :-

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
القوى العاملة	1,950,616	2,522,956	2,864,252
نفقات الخدمات	1,343,139	3,118,449	3,685,830
السلع المستهلكة	291,455	291,455	147,055
السلع الرأسمالية	80,800	80,800	72,050
صيانة الأصول	166,800	166,800	109,336
النفقات التحويلية	74,500	74,500	59,500
المشاريع الإنشائية	200,000	777,339	150,000
المجموع	4,107,310	7,032,299	7,088,023

- بلغت ميزانية القوى العاملة 2,864,252 ديناراً في عام 2009 أي بزيادة ما نسبته 13,5 % عن عام 2008 و 47 % عن عام 2007.
- بلغت ميزانية نفقات الخدمات 1,343,139 ديناراً في عام 2009 أي بزيادة ما نسبته 18 % عن عام 2008 و 174 % عن عام 2007.
- بلغت ميزانية السلع المستهلكة 291,455 ديناراً في عام 2009 أي بانخفاض ما نسبته 49,5 % عن عامي 2008 و2007.
- بلغت ميزانية السلع الرأسمالية 80,800 دينار في عام 2009 أي بانخفاض ما نسبته 11 % عن عامي 2008 و 2007.
- بلغت ميزانية صيانة الأصول 166,800 دينار في عام 2009 أي بانخفاض ما نسبته 34,5 % عن عامي 2008 و 2007.
- بلغت ميزانية النفقات التحويلية 74,500 دينار في عام 2009 أي بانخفاض ما نسبته 20 % عن عامي 2008 و2007.
- بلغت ميزانية المشاريع الاستثمارية 200,000 دينار في عام 2009 أي بانخفاض ما نسبته 81 % عن عام 2008 وانخفاض ما نسبته 25 % عن عام 2007.

٢- مصادر الدخل (الإيرادات)

إيرادات الجهاز التنفيذي لبلدية محافظة المحرق في عام 2009

	البيان	المعتمد	المحصل	نسبة التحصيل
1	الرسوم العامة المتنوعة	824,500 .	783,238	%95
2	رسوم البيوت	320,000	402,093	%126
أ	مجموع إيرادات البلدية	1,144,500	1,185,330	%104
1	رسوم سكنية استثمارية	830,000	979,936	%118
2	رسوم السوق	920,000	1,450,240	%158
3	إيجارات الأملاك	16,000	26,769	%167
4	إيجار الأسواق	94,500	93,445	%99
5	إيجار الأكشاك	85	496	%84
6	الإيجارات الاستثمارية	7,000	7,814	%112
7	إيجارات أراضي الألعاب	5,600	1,377	%25
ب	مجموع إيرادات الصندوق المشترك	1,873,1 85	2,560,077	%137
	إجمالي الإيرادات	3,017,685	3,745,407	%124

أ- الرسوم التي يحصلها الجهاز التنفيذي لبلدية المحرق من السكان القاطنين في مناطق المحافظة:

- رسوم البيوت.
- الرسوم العامة المتنوعة وتشمل:

= إجازات التعمير = بيع الزوايا = مخلفات البناء = مخالفات النظافة

= إصدار الشهادات = الإعلانات = براميل القمامة = المناقصات والمزايدات

= السجلات التجارية = نزف البلاعات = أشغال الطرق = الطوابع الهندسية

= اللوحات المعدنية = الفوائد البنكية = أخرى

- بلغت قيمة إيرادات بلدية محافظة المحرق 1,185,330 ديناراً في عام 2009.

ب- الرسوم المحصلة الجهاز التنفيذي لبلدية المحرق من الصندوق المشترك لكل بلديات محافظات البحرين:

- رسوم السكن الاستثماري.
- رسوم السوق.
- إيجارات الأملاك.
- إيجار الأسواق.
- إيجارات الأكشاك.
- إيجارات الاستثمار.
- مشاريع التطوير.
- إيجارات أراضي الألعاب

- بلغت قيمة إيرادات الجهاز من الصندوق المشترك 2,560,077 ديناراً في عام 2009.
- بلغت قيمة إجمالي إيرادات الجهاز 3,745,407 دنانير في عام 2009.

قضايا الأداء والمسؤولية

- يسعى الجهاز التنفيذي للإدارة البلدية لمحافظة المحرق إلى تحقيق تنمية عمرانية شاملة وتوفير الخدمات البلدية.
- كما يسعى إلى الارتقاء بمستوى الخدمات البلدية إلى أعلى درجات الجودة وتطبيق نظام الجودة الشاملة وتنمية الموارد البشرية واستخدام أفضل المعايير والنظم والتقنيات الحديثة.
- ينظم قانون البلديات الصادر بمرسوم ملكي رقم (35) لسنة 2001، اختصاصات البلديات والمجلس البلدي. وتبين اللائحة التنفيذية منه حقوق المواطنين في الحصول على الخدمات وكيفية تنظيم الخدمات فيها، كما تصدر قرارات وزارية من الوزير المختص (وزير شؤون البلديات والتخطيط العمراني) تحدد آليات العمل الجديدة ومقادير الرسوم البلدية وغيرها.
- تختص لجنة المناقصات في البلدية بالنظر في المناقصات التي تقل قيمتها عن 10 آلاف دينار، أما المناقصات التي تفوق 10 آلاف دينار فينظر فيها مجلس المناقصات المشكل من قبل مجلس الوزراء لجميع الوزارات الحكومية، ويتم إعلان أسماء من رست عليهم المناقصات في الصحف المحلية.
- لا يتم نشر ميزانيات الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة ولكن تُرفع بشكل دوري إلى وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني.

- هناك تدقيق مستقل لحسابات الجهاز ومصروفاته وإيراداته من قبل ديوان الرقابة المالية، حيث يرفع ديوان الرقابة تقريراً شاملاً نهاية كل عام
- إلى الملك عن كل الوزارات والهيئات الحكومية وتنشر في الصحف المحلية بنود التقرير.
- يوجد لدى الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة مدقق حسابات يتبع المدير العام مباشرة، وتكون وظيفته التدقيق بصورة شاملة على جميع الحسابات البلدية من ميزانية وإيرادات وصرف شيكات وغيرها، ويرفع تقارير دورية للمدير العام.
- يوجد مكتب للشكاوى يتبع قسم العلاقات العامة يختص بالرد على الشكاوى الواردة في الصحف اليومية والإذاعة المسموعة.
- يقوم الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة بتنظيف جميع الشوارع العامة والمساهمة في حملات النظافة الشاملة للمناطق والسواحل وغيرها، ومنح التراخيص الخدمية لجميع الأنشطة التي تدخل في اختصاص البلديات مثل إجازة البناء والسجلات التجارية والإعلانات والإشغالات والحفريات وبيع الزوايا وتراخيص تمليك الطبقات والشقق وغيرها، وذلك بالتعاون مع جهات الاختصاص مثل: وزارة الأشغال وهيئة الإسكان ووزارة الكهرباء والماء ووزارة الصناعة والتجارة وغيرها.

قضايا رفع الفقر والتمكين

❖ تقوم وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني بـ:
- تخفيض الرسوم البلدية على المواطنين.
- دفع الإعانات للبيوت الآيلة للسقوط.

❖ تقوم هيئة الإسكان ضمن برنامج المكرمات الملكية:
- إلغاء بعض قروض الإسكان الحكومي للمواطنين.
- تخفيض أقساط الإسكان الحكومي.
- منح 100 دينار كبدل إسكان للعائلات الفقيرة.

❖ تقوم الهيئة الخيرية الملكية ضمن المكرمات الملكية بـ:
- دفع رواتب للأرامل والأيتام.

❖ تقوم وزارة الكهرباء والماء وبتوجيه من رئاسة مجلس الوزراء بـ:
- تقسيط دفع رسوم الكهرباء والماء المتأخرة للمواطنين.
- تخفيض أسعار الكهرباء والماء لذوي الدخل المحدود.

❖ تقوم الشئون الإجتماعية لبنك الأسرة بـ:
- منح الأسرة 70 ديناراً تزداد إلى 120 ديناراً حسب عدد أفراد الأسرة.
- منح 50 ديناراً لكل معاق.
- منح 2000 دينار للأسرة التي تفقد منزلها نتيجة الحريق.

الإطار المؤسسي

- يوجد تمثيل نسائي واضح في إدارة الجهاز التنفيذي للإدارة البلدية، وذلك بناءً على كفاءة كل عنصر (إذ لدى الجهاز مدير للخدمات الفنية، واربعة رؤساء أقسام من النساء وبعض المهندسات ومجموعة كبيرة من الأخصائيات). وأما المجلس البلدي فينتخب من قبل الناس مباشرة ويوجد تمثيل نسائي في المجلس البلدي الحالي وهي عضوة بلدية منتخبه.
- يشمل التدريب والتطوير جميع موظفي الجهاز الإداري سواء كانوا نساءً أو رجالاً، ولا توجد آليات خاصة لتدريب النساء.
- لا يوجد تضمين مباشر للمجتمع المدني في أعمال الجهاز، فيما يخص المشاركة في وضع الميزانية، ولكن هناك إشراك للمجلس البلدي الممثل المنتخب للمجتمع المحلي في التخطيط وتحديد أولوية المشروعات خاصة فيما يتعلق بمتابعة مخططات التصنيف العمراني قبل اعتمادها من قبل إدارة التخطيط بوزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، وغيرها.
- اهتمامات النوع يختص بها المجلس الأعلى للمرأة الذي يشرف بحكم اختصاصاته التي منحها القانون على دعم المرأة في جميع المجالات (السياسية والفكرية والصحية والقانونية).
- مشاركة النساء في القرارات التي تخص الإمداد بالخدمات الحضرية تأتي من خلال المجلس البلدي الذي يمثل المجتمع المحلي (نساءً ورجالاً).\

1- موظفو الجهاز الإداري لبلدية المحرق:

الإدارة	عدد الموظفين الموجودين		المجموع
	الذكور	الإناث	
المجلس البلدي	9	7	16
مكتب المدير العام	19	17	36
إدارة الموارد البشرية	84	23	107
إدارة الخدمات الفنية	151	26	177
المجموع	263	73	336

2 – الهيكل الإداري لبلدية محافظة المحرق

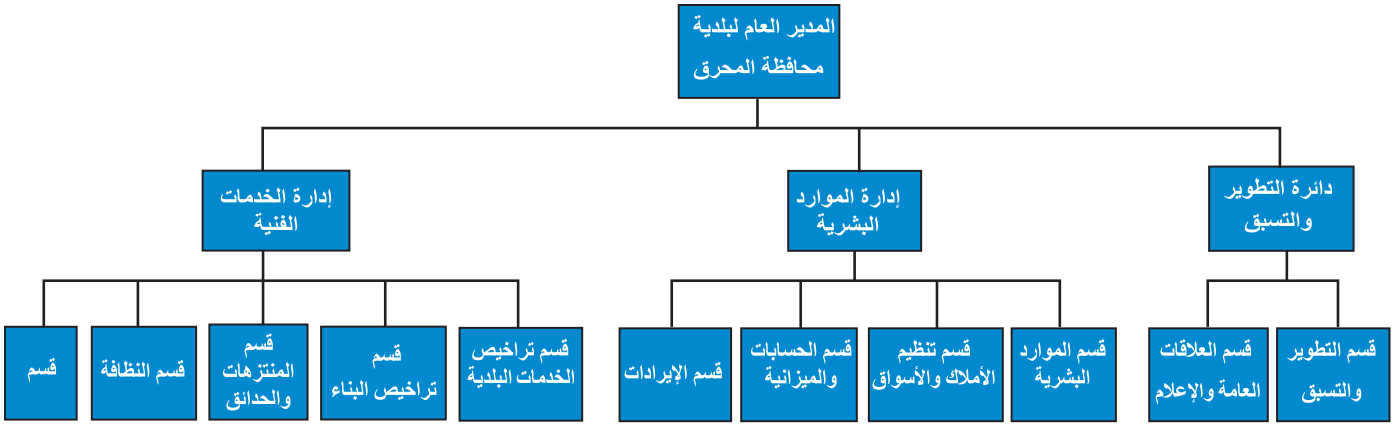

ملحوظة: تتسم هيكلية إدارة الجهاز التنفيذي لبلدية محافظة المحرق بمركزية اتخاذ القرار من خلال تركز الصلاحيات في يد المدير العام.

العلاقة بين الطرفين قوانين تنظم عمل كل طرف حسب اختصاصه.

- يتوفر تدريب طويل الأمد للقيادات البلدية.
- كما يتم تدريب شاغلي الوظائف الفنية خاصة في مجال الهندسة والمعلومات.
- إضافة إلى إجراء التدريب على تحسين أداء الأعمال اليومية في البلدية.

قضايا الإدارة المحلية رقم (1)	المشروع المقترح	صفحة
	مشروع: لم يحدد بعد	

قضايا الإدارة المحلية رقم (2)	المشروع المقترح	صفحة
	مشروع: لم يحدد بعد	

بناء القدرات والتدريب

- تسعى بلدية المحافظة المحرق للتعاون بشكل عام مع جميع المؤسسات والجهات الحكومية الرسمية وذلك في إطار التوجيهات العليا الصادرة من قبل رئاسة الوزراء.
- تشارك البلدية المجتمع المدني عن طريق نوابه في المجلس البلدي المنتخب.
- يوجد تنسيق ودعم متواصل بين وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني وهيئة الإسكان (الإدارة العمرانية)، والتنسيق يكون بحسب الحاجة، وتحكم

المأوى والمناطق القديمة

نظرة عامة:

- دأبت المملكة، وبالتحديد هيئة الإسكان، على توفير المسكن الملائم لكل أسرة بحرينية، فقد أنجزت الدولة في الستينات مشروع المساكن الشعبية للعمال في المحرق، وبعدها قامت هيئة الإسكان بإنشاء 122وحدة سكنية و7عمارات سكنية فيها 42 شقة في عام 1980 في مدينة الحد، و669 وحدة سكنية في عراد، وفى البسيتين تم إنشاء 131 وحدة سكنية و23عمارة فيها 152 شقة.
- بين عامى 1976 - 1997م تم إنشاء 134 وحدة سكنية و 57 عمارة سكنية بها 354 شقة في مدينة المحرق.

خلفية عن المناطق القديمة بيوت المحرق التقليدية:

- تتميز مدينة المحرق القديمة بطابعها التقليدي وشخصيتها المميزة على المستويين العمراني والمعماري.
- فعلى المستوى الأول تتميز بشوارعها وأزقتها الضيقة الملتوية والنسيج العمراني المتداخل والهيكل العمراني المتدرج هرمياً من مستوى المدينة ككل الى الأحياء والمناطق والمحلات السكنية. وتحمل الأحياء السكنية في العادة أسماء القبائل والعائلات.
- وتتجمع الأحياء وترتيبها هرمياً حول قصر الحاكم وبيوت رؤساء القبائل وكبار التجار.

الكثافة السكانية وحالة المباني:

- تُعتبر الكثافة السكانية في محافظة المحرق هي الأعلى بعد العاصمة المنامة بسبب محدودية مساحتها نسبياً من جهة وتنوع الأنشطة الاقتصادية الجاذبة فيها من جهة أخرى ، كما أن مجموع عدد مباني المحرق المخصصة للسكن هي الأعلى بالمقارنة ببقية محافظات المملكة.

وكذلك هي الحال بالنسبة إلى عدد مباني المهجورة والمتهالكة في المحافظة فهي الأعلى بالمقارنة ببقية المحافظات الأخرى.

السياسات والتشريعات ونظم المدينة:

- الحكومة المركزية هي مصدر النظم والقوانين البلدية فهناك على سبيل المثال مرسوم خاص بإعادة تأهيل المساكن الآيلة للسقوط الصادر سنة 2004م.
- يوجد مخططات استعمالات أراضي معتمدة في المحافظة ويدخل ضمنها الارتقاء بالمناطق القديمة.
- تخضع المحافظة لقوانين نظام المدينة مثل : قانون التقسيم ، قانون التخطيط العمراني، قانون استملاك الاراض للمنفعة العامة
- يوجد تشريع وقانون يلزم التنظيم والتخطيط والاستملاك والإخلاء، ولكن الأعراف الاجتماعية هي المقرر الأساسي في تنفيذ هذه التشريعات من عدمها.

ضمان الحيازة

- نزع الملكية وحالات الإخلاء من المناطق السكنية نادرة الحدوث وتنحصر هذه الحالات عند التعارض مع الصالح العام أو أن السكن أصبح آيلاً للسقوط ويشكل خطراً على ساكنيه.
- لا يوجد فرق بين الذكور والإناث بالنسبة إلى حيازة العقار وفقاً للتشريعات والضمانات.
- يقوم الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة بتوفير سكن بديل عن القديم المزال حسب خطة مشروع تطوير البيوت الآيلة للسقوط.

- يجوز تسجيل الأرض باسم الزوج والزوجة (شراكة في الملكية)، حيث يتم ضم راتب الزوج والزوجة للحصول على قرض عقاري.
- تحسم المحكمة وبموجب القانون المدني أمر النزاع بين طرفين لضمان الحيازة أو عن طريق التراضي.

توفير المأوى المناسب والخدمات

هناك إجراءات معتمده للارتقاء بسكن محدودي الدخل وذلك عن طريق:

- تنفيذ مشاريع لإعادة إحياء البيوت الآيلة للسقوط إما عن طريق الإزالة وإعادة البناء أو الترميم ، فعلى سبيل المثال تم بناء 200 منزل من مجموع 440 منزلاً مخطط لها أن تبنى خلال سنتين وذلك من واقع طلبات 1400 مواطن لإعادة بناء مساكنهم .
- تقديم منحة نقدية من الدولة لتجديد المساكن القديمة .
- هناك مقترح لا يزال تحت الدراسة لمنح قروض مبسطة عن طريق البنوك لترميم المباني لذوي الدخل المحدود.

تعبئة الموارد للفقراء

- يوجد معيار الدخل الأسري لتحديد خط الفقر يتم من خلاله تحديد المستحقين لدعم ترميم البيوت.
- يوجد ضمان اجتماعي لمحدودي الدخل كبدل إيجار إضافة إلى الدعم الغذائي.
- يوجد دعم مادي وعيني من قبل مؤسسات المجتمع المدني مثل الجمعيات الخيرية.

قضايا المأوى والمناطق القديمة رقم (1)	المشروع المقترح	صفحة
	مشروع : لم يحدد بعد	

قضايا المأوى والمناطق القديمة رقم (2)	المشروع المقترح	صفحة
	مشروع : لم يحدد بعد	

الدعم المؤسسي

- الدعم الأساسي في توفير وإعادة تأهيل السكن لمحدودي الدخل يتم من طرف وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، تليها وزارة الأشغال، أما السلطة المحلية فلها صلاحيات محدودة في الدعم.
- وزارة التنمية الاجتماعية هي المصدر الرئيس في تقديم الدعم المادي لذوي الدخل المحدود ، إضافة الى وجود صناديق خيرية من جمعيات المجتمع المدني.
- يعطي بنك الإسكان قروض الترميم، قروض بناء، قروض شراء العقار بضمان الراتب وضمان العقار، وتتحدد قيمة القروض بـ 20 % من اجمالي الاستثمار المطلوب.
- دعم المستثمرين (القطاع الخاص) محدود لضعف التنسيق معهم. وعلى الرغم من ذلك فهناك اشراك الشركات والمؤسسات في عملية تطوير المناطق والقرى وضمن المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق الجهاز التنفيذي للإدارة البلدية.

بناء القدرات والتدريب:

- هناك قسم خاص في الجهاز التنفيذي لبلدية المحرق لتدريب الموظفين للارتقاء بمستواهم الإداري والفني وفقا لخطة معدة.
- يتم تحديد الاحتياجات التدريبية عن طريق الاستبيان.
- وقد يتم الطلب من مدير إدارة أو رئيس قسم لتدريب معين لبعض موظفيه.
- تكون الدورات على شكل: ورش عمل، وندوات، ومؤتمرات، ودورات تدريبية، ودفاع مدني.
- تم إقامة 50 دورة تدريبية العام الماضي استفاد منها 300 موظف، ولكن يبقى الاحتياج إلى برامج تدريب للعمال والفنيين في مجال الترميم قائماً.
- يتم التنسيق في بناء القدرات بين الجهاز التنفيذي للإدارة البلدية والمجلس البلدي ويندرج تدريب وتطوير الكوادر المعينة بالارتقاء بسكن الفقراء ضمن برامج التدريب.
- بعض بناء القدرات يأتي برامجها من المنظمات الدولية ، ويتم تنسيقها عبر برامج يتم الاتفاق عليها ، وبما يتلاءم مع دعم الاولويات والاحتياجات.
- تلعب جمعية المهندسين دوراً مهماً في بناء القدرات وتطويرها من خلال إقامة المؤتمرات والندوات والمحاضرات والمطبوعات.

قضايا النوع

خلفية عن قضايا النوع في البحرين

- يكفل دستور البحرين المساواة بين الرجل والمرأة في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.
- يمنح الدستور جميع المواطنين حق التعليم والرعاية الصحية والتملك والإسكان والعمل وحق الدفاع عن الوطن وحق الانخراط في الأنشطة الاقتصادية.
- رغم أن الدستور لا يميز بين الناس على أساس النوع الاجتماعي إلا أنه لا توجد قوانين مباشرة تمنع التمييز، ولا يحوي قانون العقوبات رقم 15 لسنة 1976 على أي أحكام لمعاقبة الأفراد الذين يدانون بالعنف ضد المرأة سواءً في مكان العمل أو غيره في المجتمع.
- حققت البحرين إنجازات كبيرة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من حيث مساواة الجنسين في التعليم والوظائف العامة.
- تتفوق الإناث على الذكور في مستوى التحصيل العلمي في مختلف المراحل، فضلاً عن كونهن أعلى عدداً من الذكور في مختلف المراحل الدراسية وأكثر تفوقاً.
- انعكس تفوق الإناث إيجاباً على دخول المرأة البحرينية سوق العمل وارتفاع فرص توظيفها في القطاع العام أو الخاص رغم الصعوبات واستمرار بعض أشكال التمييز ضدها، وبينما تشغل أكثرية النساء وظائف الدخل الأقل في معظم قطاعات العمل فإن قلة منهن يشغلن المناصب القيادية في هذه القطاعات.
- ازداد دور النساء في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، ونسبة حضورهن في الجمعيات السياسية والأهلية، إذ تُشكل أكثر من 4000 امرأة اليوم ما نسبته 60% من كامل أعضاء مؤسسات المجتمع المدني، وفي حين تبوأ العديد منهن مواقع قيادية في الجمعيات الأهلية الرعائية والنسائية نجد أنهن لا يمثلن إلا قوى غير مؤثرة في الجمعيات الدينية والسياسية وبعض الجمعيات المهنية والنقابات العمالية.
- احتلت المرأة في السنوات الأخيرة وبدعم من الدولة، مواقع قيادية في الدولة على مستوى الوزراء والسفراء ومجلسي النواب والشورى، رغم عدم تناسب هذه الإنجازات مع الطموحات ومع مستوى ونسبة النساء المتعلمات والعاملات.
- بينت نتائج الانتخابات مشاركة المرأة المرتفعة في التصويت، بيد أن النجاح في الانتخابات النيابية والبلدية للمرأة على حد سواء كان ضعيفاً نظراً للدور الأساسي للعوامل الاجتماعية والثقافية.

المجلس الأعلى للمرأة

- تأسس المجلس الأعلى للمرأة في عام 2001، وهو مؤسسة شبه رسمية تُعنى بشؤون المرأة، ومن مهماته اقتراح السياسة العامة في مجال تنمية المرأة وإدماجها في برامج التنمية الشاملة، مع مراعاة عدم التمييز ضدها ومتابعة تقييم السياسة العامة في برامج المرأة وتقديم الاقتراحات بتعديل التشريعات الحالية المتعلقة بالمرأة.

- صدر عن المجلس الأعلى للمرأة توصيات عديدة من شأنها تقليص فجوة التمييز بين الجنسين بما يتناسب مع الدستور والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها مملكة البحرين، خاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عام 2002.
- قام المجلس الأعلى للمرأة في عام 2006 بوضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة تكمن أهدافها في تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة، وقد تمت ترجمتها إلى خطة عمل وطنية.
- تشرف الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة على تنفيذ هذه الخطة المتكاملة عبر جهاز الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية.

قضايا سياسة النوع

- يختص المجلس الأعلى للمرأة والجمعيات الأهلية النسائية بقضايا سياسة النوع.

- لا تتوفر سياسة تخص النوع الاجتماعي لدى الجهاز التنفيذي لبلدية محافظة المحرق، كما أن تجريم العنف لا علاقة له بالجهاز التنفيذي للإدارة البلدية ، إذ أن هناك سياسات عامة واتفاقيات دولية لدى الدولة، كما أن الحكم في قضايا العنف وأشكاله هو من اختصاص القانون المدني المعمول به في البحرين.
- لا توجد عوائق تعوق تقدم النساء في محافظة المحرق سوى تلك المرتبطة بالعادات والتقاليد الاجتماعية، ورغم عدم وجود تحفظ على دعم المرأة، إلا أن معظم المشاريع المدعومة مشاريع نمطية كالطبخ والخياطة وما إلى ذلك، مما يعني أن الحاجة لا تزال ماسة إلى مشاريع تختص بتمكين المرأة.
- من أبرز القوانين التي تحد من عمل ونشاطات المرأة عدم السماح لها بالعمل ليلاً، بالإضافة إلى كثرة إجازات العمل التي تستحقها المرأة من 3 إلى 6 أشهر في إجازات الولادة والرضاعة وفترة العدة، مما يؤدي بأصحاب العمل في القطاع الخاص إلى العزوف عن توظيفها، فضلاً عن المشكلات التي يعاني منها قطاع التعليم الحكومي جراء هذه الإجازات.
- لا يقوم الجهاز التنفيذي للإدارة البلدية بجمع البيانات الخاصة بفيروس نقص المناعة (الإيدز)، إذ أنها من اختصاص وزارة الصحة التي تصنفها حسب النوع الاجتماعي والجنسية، وبعض مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الصحة العامة.
- لا يزال التحدي قائماً بالنسبة للإيدز رغم ما أحرز من تقدم في مكافحته وعلاجه، فالحالات المسجلة رسمياً هي أقل من الحالات الحقيقية بسبب إخفاء المرض لاعتبارات دينية واجتماعية.
- تقوم السياسة الصحية في مجال مكافحة الإيدز على فحص الفئات المعرضة لخطر الإصابة بالفيروس، وتكثر الحالات بين العمالة الوافدة القادمة من دول آسيوية والذين يتم فحصهم عند قدومهم إلى البحرين.

قضايا المسؤولية

- لا علاقة للجهاز التنفيذي للإدارة البلدية بإزالة العنف ضد النساء في المنزل والأماكن العامة، كما لا توجد خطوات متخذة من الجهاز لضمان الأمن وتخفيض حدوث الاعتداء على النساء في المنزل والأماكن العامة.
- حالات العنف الجسدي ضد النساء المعلن عنها قليلة جداً، إذ أنها تظل حبيسة الأسرة، وتتناولها أحياناً الصحافة المحلية.
- تسجل وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية والجمعيات النسائية حالات العنف ضد المرأة، لكن تشترط تسجيلها أولاً في مراكز الشرطة قبل إيواء النساء اللاتي يتعرضن للعنف في المراكز أو الدور التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية أو الجمعيات الأهلية النسائية، ولا علاقة للبلدية بهذه القضايا.
- لا توجد إجراءات متخذة من الجهاز التنفيذي للإدارة البلدية لتقديم الخدمات لضحايا العنف المنزلي والجنسي من النساء، وإنما توفر المراكز أو دور الإيواء التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية أو الجمعيات الأهلية النسائية بعض الخدمات الطبية والاستشارات والمساعدات القانونية لضحايا العنف المنزلي من النساء.
- لم يحظ ضحايا العنف ضد النوع الاجتماعي بأي دعم حكومي إلا في الآونة الأخيرة حين أسست دار الأمان التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية لحماية المتعرضات للعنف الأسري في عام 2006.
- كما أن مكافحة العنف يتم عن طريق:
  - توفير خط ساخن لأي شكوى تخص العنف الأسري.
  - توفير مساكن مؤقتة في حال وجود أي شكوى أو مشكلة بين أفراد الأسرة.
  - صدور أحكام قضائية تساعد على إرجاع الحق للمرأة في حال تعرضها لأي مشكلات أسرية أو اجتماعية.

قضايا التمكين

- لا يوجد في الجهاز التنفيذي للإدارة البلدية بالمحافظة وحدة نوع أو مكتب لشؤون النوع أو مسؤول حكومي يروج لتمكين النساء في المحافظة، إذ أن هناك عدداً من قضايا تمكين المرأة تمارس بحكم مساواة الدستور بين الجنسين.
- يروج المجلس الأعلى للمرأة وعدد من الجمعيات الأهلية النسائية بنشاط لكثير من قضايا تمكين النساء في المحافظة، خاصة التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي كتدعيم مصادر الدخل للمرأة والحصول على الائتمان وخدمات رعاية الطفولة للمرأة العاملة وزيادة عدد السيدات العاملات في المجالات الفنية والمهنية في الهياكل التنظيمية لقطاعات العمل المختلفة.
- لا توجد مراعاة لقضايا النوع من خلال إعداد الموازنة.
- وزارة الصحة والجمعيات الأهلية العاملة في مجال الصحة العامة هي المؤسسات النشطة في الترويج والاهتمام بالتوعية ومكافحة مرض الإيدز.
- تعتبر الخدمات الصحية وفقاً للدستور أحد المسؤوليات الأساسية الملقاة على عاتق الدولة التي تقوم بتوفير حدود الأمان الصحي عن طريق مرافقها وأجهزتها الصحية المختلفة.

نسبة الإناث في الجهاز الإداري للبلدية والمجلس البلدي لمحافظة المحرق:

الإدارة	عدد الموظفين الموجودين		نسبة الإناث
	الذكور	الإناث	
المجلس البلدي	9	7	% 44
مكتب المدير العام	18	18	% 50
إدارة الموارد البشرية والمالية	86	24	% 22
إدارة الخدمات الفنية	130	26	% 17
المجموع	٢٥٣	٧٥	٪ ٢٤

بناء القدرات والتدريب

- يشمل التدريب والتطوير جميع الموظفين في البلدية دون مراعاة النوع الاجتماعي، ويوجد لدى الدولة مجموعة من الجوائز والحوافز لتمكين المرأة والرفع من شأنها في جميع النواحي مثل: جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم حرم الملك رئيسة المجلس الأعلى للمرأة.
- تحصل المرأة في الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة على حقوقها من ناحية التدريب وتقلدها المناصب القيادية حالها حال الرجل، بالإضافة إلى حقوق إضافية تحصل عليها كونها امرأة مثل إجازة الوضع لمدة 40 يوم عمل وساعتين لرعاية الطفل لمدة عامين.
- يوجد تدريب للمسئولين الحكوميين على رفع الاهتمام تجاه النوع ولكن على نطاق ضيق من خلال ما يقوم به المجلس الأعلى للمرأة أو بإيعاز منه.
- قامت الدولة بتوفير دورات تدريبية للقضاة المتعاملين بقضايا العنف الأسري، كما قامت بتوظيف المزيد من الشرطة النسائية، وعدّلت قانون 26 لسنة 1986 لتسهيل إجراءات المحاكم الشرعية، خاصة في مجالي النفقة وحضانة الأطفال.
- أسّس المجلس الأعلى للمرأة خطاً ساخناً مجانياً لتقديم الدعم والمشورة القانونية لضحايا العنف ضد النوع الاجتماعي، وأقام عدة مؤتمرات ودورات تدريبية لمجموعات مختلفة بما فيهم القضاة لتناول موضوع العنف ضد النوع الاجتماعي.
- قيام جمعية سيدات الأعمال البحرينية بتوفير فرص التدريب للمرأة بالتعاون مع بعض الجهات الحكومية وبرامج هيئة الأمم الإنمائي.
- وزارة الصحة والجمعيات الأهلية العاملة في مجال الصحة العامة هي المؤسسات المهتمة بالتوعية والتدريب على مكافحة مرض الإيدز.
- دعم بناء القدرات التي تخص قضايا النوع يقوم به المجلس الأعلى للمرأة بشكل رئيس بالتعاون مع الوزارات الحكومية، خاصة وزارة التنمية الاجتماعية كما تقوم به المؤسسة الخيرية الملكية من خلال الاهتمام بالأيتام والأرامل إضافة إلى الجمعيات الأهلية النسائية.
- لا تتوفر قاعدة بيانات مصنفة طبقاً للنوع ليقوم على أساسها التخطيط والإمداد بالخدمات، إذ أن هذا النوع من التخطيط غير واضح في كثير من المؤسسات، ولا يرقى تعاون الجمعيات الأهلية النسائية مع باقي الهيئات في الدولة إلى المستوى المطلوب.

أ- نماذج من المشروعات المقامة

- أقامت بعض الجهات الحكومية والجهات الأهلية عدة مشروعات لتعزيز مكانة المرأة وتمكينها اقتصادياً ومن أبرز هذه المشاريع:
  - مشروع الأسر المنتجة لإدارة مشاريع بسيطة من المنزل بتمويل من الجهات الحكومية.
  - بنك الأسرة الذي تم تأسيسه من قبل المجلس الأعلى للمرأة لرفع مستوى المعيشة للأسر ذوي الدخل المحدود وإيجاد فرص العمل لهن.
  - توفير برامج قروض لمشروعات متناهية الصغر لتشجيع المرأة على إقامة مشاريع خاصة بشكل بسيط من قبل العديد من مؤسسات المجتمع المدني، وبمساعدة من برامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي.
  - القروض التي يقدمها بنك البحرين للتنمية، كقروض صغيرة وقروض أكبر قليلاً لإقامة المشاريع الخاصة، وتخدم النوع الاجتماعي في غالبها، إذ تشكل المرأة 73% من مجمل المستفيدين من هذه القروض.

- كما أن أبرز المشاريع المقامة لتعزيز مكانة المرأة وتمكينها اجتماعياً في محافظة المحرق وغيرها من المحافظات هي:

	اسم المشروع	أهداف المشروع	اسم المؤسسة
1	استقبال المطلقات مع أبنائهم في المراكز الاجتماعية	تقييد حالات الزيارة وتسليم الأطفال عن طريق المراكز وتوفير الأجواء المناسبة والمريحة لزيارة الأبناء مع والديهم	وزارة التنمية الاجتماعية
2	برنامج لدعم المرأة البحرينية للحالات الطارئة	سد احتياجات المرأة البحرينية والزوجة الأجنبية الحاضنة لأبناء بحريني الجنسية من خلال توفير الدعم العيني بصورة عاجلة وفورية لهذه الفئة التي تمر بظروف اجتماعية واقتصادية طارئة	المجلس الأعلى للمرأة
3	دار الأمان	تقديم المأوى لفئة النساء والقصر المعرضات للعنف الأسري والاجتماعي	وزارة التنمية الاجتماعية
4	مركز إصلاح للإرشاد الأسري	معالجة المشكلات الأسرية ونشر ثقافة الحوار العائلي	جمعية الإصلاح
5	وحدة الرعاية المنزلية للأشخاص ذوي الإعاقة	تقديم الخدمات التي يحتاجها ذوو الإعاقة في منزله	الجمعية البحرينية لأولياء أمور المعاقين وأصدقائهم

قضايا النوع رقم (1)	المشروع المقترح	صفحة
	مشروع: لم يحدد بعد	

قضايا النوع رقم (2)	المشروع المقترح	صفحة
	مشروع: لم يحدد بعد	

البيئة الحضرية

المشكلات البيئية في محافظة المحرق

- تعاني جزيرة المحرق من تلوث الهواء نتيجة ارتفاع معدلات الغازات مثل (غاز الأوزون – المواد الهيدروكربونية – غبار الكبريت المتطاير – وغازات أكاسيد الكبريت – كبريتيد الهيدروجين) نتيجة وجود الصناعات وعوادم السيارات ، إضافة إلى مطار البحرين الدولي).
- عدم مراعاة المعايير التخطيطية عند إقامة الصناعات وذلك بوضع حدود فاصلة (محرمات) بين المناطق الصناعية والمناطق المأهولة بالسكان أو الأخذ بالاعتبار اتجاه الرياح السائدة ومثال على ذلك موقع شركة البحرين الوطنية للأسمنت.
- عدم تقيد المعامل والشركات التي يتولد عن عملها مخلفات بسلامة الشواطئ المجاورة لمنشآتهم.

- مشكلة تسريب البلاعات وتجمع المياه الآسنة على هيئة مستنقعات صغيرة نتيجة افتقار بعض مناطق المحرق لوجود شبكة مجاري للصرف الصحي مثل منطقة قلالي الأمر الذي يسبب معاناة بيئية للأهالي.
- بسبب طبيعة طوبوغرافية أرض المحرق المنخفضة في بعض مناطقها تجمع المياه الراكدة والتي يصدر عنها روائح مزعجة للأهالي مثل المنطقة الشمالية من قرية الدير وقرية سماهيج .
- الردم العشوائي للبحر ، خصوصاً في منطقة الحد.
- عدم وجود تعليمات لمواصفات واضحة للدفان، وانعدام الرقابة من قبل المؤسسات المعنية والمكاتب الهندسية فيها.
- قيام بعض المواطنين من ذوي الدخول المحدودة باستخدام مواد مخالفة في عملية الدفان.
- تداخل أبراج الهوائيات مع الكتل السكنية والتي تبث موجات (طاقة اشعة كهرومغناطيسية) قد تؤثر سلباً على صحة الانسان .
- أصبح التلوث الضوضائي بوجود مطار البحرين ظاهرة مزعجة خصوصاً لقربه من المناطق السكنية.

- تلوث الشوارع الخدمية بزيوت ونفايات ورش تصليح المركبات.
- غياب استخدام عناصر التنسيق المعماري في الشوارع ذات الاستخدام المختلط مما يؤدي إلى التلوث البصري.

محاولات وجهود للحد من المشكلات البيئية:

- المقترح المطروح في البلدية أن تتولى الدولة عملية الدفان ومن ثم تقوم بتوزيع قطع الأراضي، ويدفع المواطن كلفة ثمن دفان الأرض أو القسيمة، وذلك لضبط العملية التي أصبح متعارف عليها بأنها قضية «مؤذية للبيئة».
- تشكيل لجنة مشتركة بين وزارات الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني وهيئة الإسكان لوضع ضوابط ومعايير من أجل الحفاظ على سواحل المحافظة.
- هناك مقترح من أهالي قرية الدير أن يتم تشكيل لجنة بيئية مستقلة تشرف عليها جهة أجنبية ذات خبرة ومصداقية تقوم بدراسة الوضع البيئي للمناطق المعرضة للتلوث عن كثب ومنها نسبة الأبخرة الكثيفة وغبار الرمال، ولتوضح الصورة الحقيقية للمشكلة ولأسبابها.
- اقترحت دراسة أكاديمية وضع حلول للحد من آثار التلوث السمعي الناتج عن أزيز وضوضاء الطائرات في المطار منها وضع الأحزمة الخضراء أو نقل المطار كلياً.
- تم اتخاذ توصيات من المجلس البلدي في المحرق بشأن إزالة ومنع إقامة الأبراج الهوائية المتداخلة مع المباني السكنية.
- عند تنفيذ المشاريع الصناعية فإن المجلس البلدي يؤكد أنه يعطي الأولويات لتنفيذ المشاريع الصديقة للبيئة، وخاصة تلك القريبة من المناطق السكنية.
- يقوم المجلس البلدي للمحرق بممارسه جادة لصلاحياته بإصدار وتوصيات من خلال اجتماعاته الدورية تتعلق بالمحافظة على البيئة المحلية للمحرق والحصول على مصادقة وزير

البلديات والتخطيط العمراني عليها، ومنها على سبيل المثال:

1. تصنيف المنطقة الصناعية بالحد منطقة صناعات خفيفة صديقه للبيئة.

2- اقتراح قانون بشان ضوابط الترخيص لإنشاء أبراج الاتصالات والهوائيات.

3- وقف ترخيص سحب الرمال من منطقة حد حلب وتحويل الجزيرة وجزر أخرى بالمحرق إلى محميات طبيعية.

4- تعيين شركه بيئية متخصصة لتقييم الطلبات المتقدمة للترخيص بالمنطقة الصناعية في مدينة الحد.

4 - تكليف إحدى الشركات البيئية المتخصصة لتقييم أوضاع المنشآت الصناعية القائمة في محافظة المحرق من الناحية البيئية.

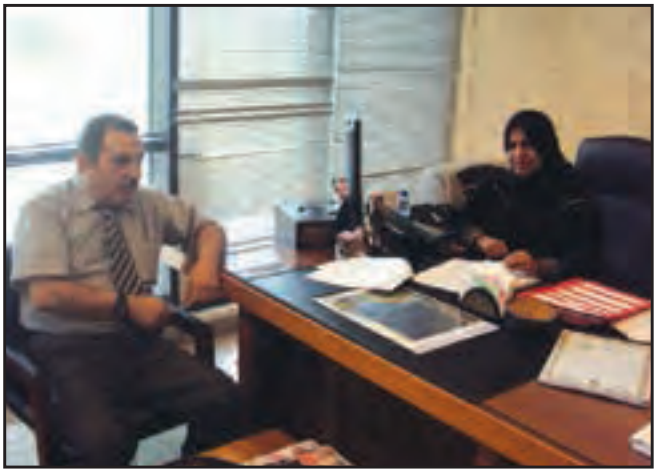

الدعم المؤسسي:

- يتبدى الاهتمام بحماية البيئة في المملكة عامة والمحرق خاصة من خلال وجود المؤسسات الحكومية والشعبية والمجتمع المدني الذي يعني بحماية البيئة.
- هناك قرارات من المجلس البلدي يدعم فيه حماية البيئة من التلوث بأنواعه وهذا ما أكد عليه أيضاً من بلدية المحافظة ، وسكان المحافظة بشكل ملحوظ .
- وجود أجهزة رقابية على تنفيذ الأحكام والتعليمات الخاصة بحماية البيئة وأهمها الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية – قطاع حكومي مركزي.
- وجود جمعيات أهلية تعني بحماية البيئة مثل جمعية البحرين للبيئة ، وجمعية أصدقاء البيئة.
- وجود لجان بمجلسي النواب والشورى تختص بحماية البيئة.

مصادر تعبئة الموارد في المحافظة

- يتم تعبئة الموارد بشكل رئيس من الحكومة المركزية.
- تعتمد أجهزة البيئة في المحافظة على خبرات الهيئات الحكومية و معداتها.
- ليس لدى إدارة البيئة في المحافظة ميزانية خاصة أو موارد مخصصة للمجال البيئي.
- تكاد تكون الحوافز العينية شبه معدومة للعاملين في مجال دعم البيئة في المحافظة.

بناء القدرات والتدريب

- هناك عدة جمعيات أهلية تدرب المتطوعين على تنظيف وإزالة الشوائب من سواحل المحافظة.
- للبلدية قسم متخصص يقوم بعملية إقامة دورات تأهيلية للارتقاء بمستوى أداء العاملين في مجال البيئة .
- يساهم المجلس البلدي في تنظيم هذه الدورات ويقدم لها الدعم بشكل فعال.
- للإعلام دور إيجابي في نشر الوعي الجماهيري تجاه قضايا البيئة وربطها بروح المواطنة، ولكنه يحتاج إلى مزيد من التفعيل.
- تلعب جمعية المهندسين البحرينية دوراً في نشر وتوعية وتطوير الكوادر بمختلف المجالات العلمية ومنها قضية الحماية البيئية وذلك من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية.

المشروعات المقترحة

1. مشروع لقياس التلوث بشواطئ منطقتي الحد وعراد الصناعيتين مع اتخاذ إجراءات رادعة لمنع إلقاء الفضلات والملوثات في البحر.
2. مشروع لبناء قدرات العاملين في الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية في مجال الرقابة البيئية ومكافحة التلوث بالاشتراك مع الكوادر الجامعية.
3. مشروع لمنع الاستملاكات الخاصة للشواطئ بشكل عام، وساحل الغوص وساحل بوماهر بشكل خاص.
4. إقامة سواتر حول المطار لتقليل الضوضاء الناتج عن أزيز الطائرات، مثل إقامة سواتر ترابية أو زرع أحزمة خضراء.
5. استحداث قسم خاص بوزارة البلديات والتخطيط العمراني ليكون مسئولاً عن عملية دفان الشواطئ وتوزيع الأراضي المستصلحة من خلال آلية تتماشى مع المخطط العام للمحافظة.

قضايا البيئة الحضرية رقم (1)	المشروع المقترح	صفحة
	مشروع : لم يحدد بعد	

قضايا البيئة الحضرية رقم (2)	المشروع المقترح	صفحة
	مشروع : لم يحدد بعد	

البنية الحضرية الأساسية

توفير الخدمات

- يتأثر واقع الخدمات بشكل عام والبنى التحتية بشكل خاص في المحرق بقدم هذه المحافظة وتكدس المباني في بعض أجزائها .
- إمداد الخدمات مقابل التوسع العمراني قائم حيث يتم مد خدمات البنى التحتية إلى كافة قطاعات المناطق الجديدة .
- هناك مؤشر واضح على أن العمل قائم في تنفيذ مشاريع خدمية ومنها على سبيل المثال:
  - مشروع محطة المحرق (قائمة على منطقة دفان) لمعالجة الصرف الصحي.
  - مشروع إنشاء شبكة الصرف الصحي في منطقة الحد.
  - استبدال محطة الضخ BBA في منطقة المحرق.
  - إنشاء شبكة صرف صحي في منطقة البسيتين.
  - مشروع تمديد مصب الأمطار في عراد.
  - مشروع شبكة الصرف الصحي في الدير شمال المحرق.
  - مشروع إنشاء شبكة الصرف الصحي لقرية سماهيج.
- تقوية شبكات الخطوط الرئيسة للصرف الصحي والتي تنقل المياه العادمة إلى المحطات وهي من المشاريع التي سيبدأ تنفيذها باعتماد ميزانية 2011-2012م.
- توفر شبكة مياه الشرب لعموم محافظة المحرق وأعمال الصيانة قائمة لتحديث القديم منها.
- استغلال مياه الصرف الصحي المعالجة في ري المزارع وأشجار الشوارع.
- تشغيل أكبر شبكة نقل للمياه المحلاة في مملكة البحرين من محطة الحد للضخ. ويهدف هذا المشروع الحيوي إلى بناء القدرة التخزينية من خلال إضافة 140 مليون جالون من الطاقة التخزينية في كل من الحد والمحرق ومناطق أخرى خارج محافظة المحرق.
- تتوفر بالمحافظة شبكة جيدة من الطرق والجسور، إضافة إلى وجود مطار البحرين الدولي.
- توفير خدمات النقل العام عن طريق شركات القطاع الخاص والهدف هو:
  - توفير حافلات متطورة ومكيفة .
  - إضافة خطوط جديدة لتشمل الخدمات معظم مناطق المملكة .
  - تطوير محطات الركاب وتزويدها بالمعلومات التوضيحية .
  - برمجة الفاصل الزمني بين الحافلات بحيث لا يكون هناك وقت طويل لانتظار الركاب .
  - توفير العناصر المؤهلة و المدربة من الإداريين والقوى العاملة القادرة على إدارة وتسيير المركبات بكفاءة .
  - ومن المؤمل أن يؤدي تطوير خدمات النقل العام، التي بدأ تشغيلها في يونيو 2003 إلى تشجيع المزيد من المواطنين والمقيمين من كافة قطاعات المجتمع على استخدام حافلات النقل العام، حتى لو يملكون سيارات خاصة، للمساهمة في تقليل عدد السيارات في الشوارع والحد من الاختناقات المرورية.

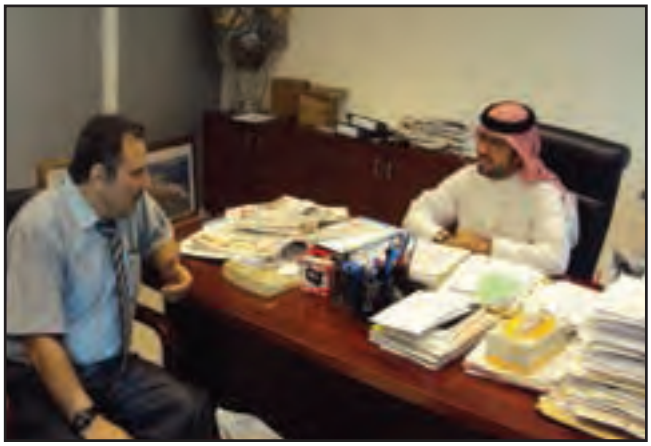

رسم توضيحي يبين شبكة نقل المياه العصاجهة لمحظة الحد إنتاج الكهرباء لننجلة المياه

المشكلات الخدمية التي تواجه المحافظة

- إهمال أعمال التبليط لأرصفة الأحياء السكنية مما يؤدى إلى خلق آثار بيئية سلبية منها تداخل حركة المشاة مع المركبات وإثارة الأتربة، وتأثر العنصر الجمالي والنفسي.
- تواجد الأبراج الخاصة بشركات الهواتف داخل الأحياء السكنية حيث نصبت بدون تخطيط. وقد تم تقديم طلبات بشأن إزالتها لأنها مخالفة
- تأثير إلقاء المخلفات الصلبة والسائلة على أداء شبكات الصرف الصحي مثل الزيوت من المطاعم وورش تصليح المركبات.
- ضعف المضخات في الخطوط الرئيسة لشبكات الصرف الصحي التي تنقل المياه العادمة إلى المحطات للتصريف أو التدوير.
- ضعف الدور الرقابي وتطبيق القانون على المتجاوزين في استخدام الخدمات والمرافق.
- ضعف التعاون والتنسيق بين دوائر البلديات والأشغال فيما يتعلق بالتخطيط وتنفيذ وصيانة المشاريع الخدمية.
- عدم كفاية الكوادر المؤهلة لتغطية متطلبات القطاع الخدمي.
- عزوف العمالة الوطنية عن الانخراط في الأعمال الخدمية باعتبارها من المهن المتدنية وبمرتبات غير متكافئة نسبياً الأمر الذي يفرض على المؤسسات استخدام العمالة الأجنبية والتي تكون بشكل عام غير متخصصة.
- مشكلة تصريف مياه الأمطار والناتجة إما عن عدم وجود شبكة أصلاً للتصريف ، أو الاستخدام الخاطئ لشبكة المجاري في صرف مياه الأمطار .
- تقادم بعض شبكات إمداد المياه وحدوث تسربات مما يخلق ضغطاً إضافياً على أعمال الصيانة بنفس الكوادر
- تقادم بعض شبكات الصرف الصحي حيث أنه مضى على إنشائها أكثر من 30 عاماً.
- عدم اتصال أكثر من نصف مجمعات الحد السكنية بشبكة الصرف الصحي (9 مجمعات) . أما في منطقة المحرق فإن عدد المجمعات غير المتصلة بشبكة صرف صحي هي اثنين فقط.
- تصل كمية المخلفات المنزلية في محافظة المحرق إلى نحو ربع المخلفات المنزلية في للمملكة تصل (إحصاءات 2007) مما يعطي مؤشراً على ارتفاع الكثافة السكانية في المحرق. أما عن مخلفات الهدم والبناء فالنسبة تصل إلى النصف.

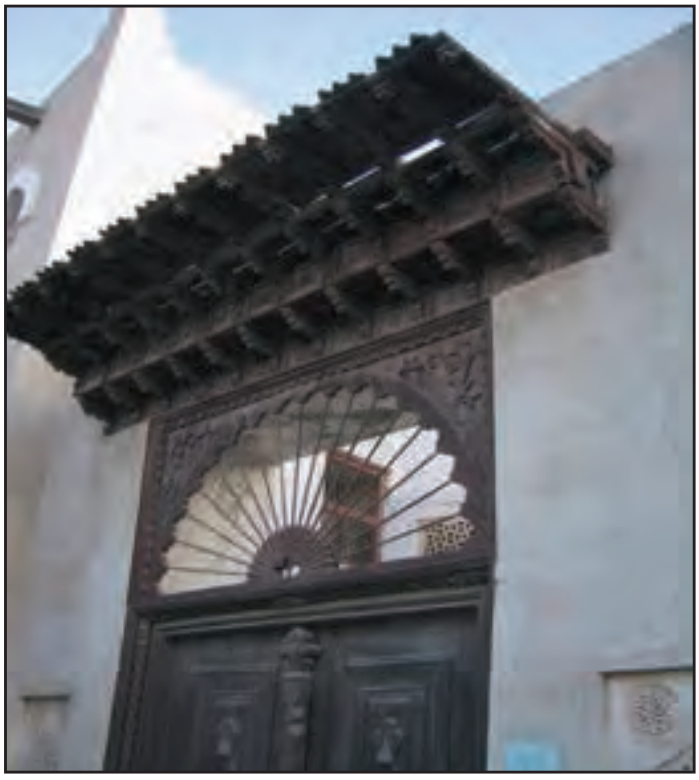

- يصل حجم التصريف الصحي بواسطة الشفط للبلاعات إلى ثلثي مجموع كميات الشفط في المملكة.
- تؤكد الإحصاءات أن النمو في عدد السيارات سجل أعلى نسبة له عام 2008م، الأمر الذي أدى إلى الاختناقات المرورية، مع تأكيد الجهات الرسمية على عجز شبكة الطرق بالمحافظة حالياً عن استيعاب الزيادة المطردة في أعداد المركبات.
- لا توجد ميزانية مخصصة ولا لجنة لإدارة الأزمات في موسم الأمطار وعادة ما تكون البيوت الآيلة للسقوط هي أكثر الأماكن تضرراً، كذلك البيوت ذات السقوف غير المعزولة.
- عدم توفر الإمكانات لدى مجالس البلديات بالمحافظات الخمس عدا سحب مياه الأمطار بواسطة الشفاطات وغالباً ما يتكرر انقطاع الكهرباء والماء النقي عند هطول الأمطار الغزيرة.

مصادر تعبئة الموارد

- يساهم القطاع الخاص بشكل كبير في تنفيذ مشاريع المرافق الخدمية (مثل محطة الحد لتنقية وضخ المياه – مشروع النقل العام - شبكات صرف صحي).
- تتولى وزارة الأشغال الصرف على كافة المشاريع الخدمية وفق الميزانية المحددة من جهة، وبناءً على احتياجات المحافظة المجدولة لتلك المشاريع الخدمية من الجهة الأخرى.
- تقوم وزارة التنمية الاجتماعية وبالتنسيق مع المجلس البلدي بدعم وتغطية تكاليف ونفقات الخدمات لعوائل الدخل المحدود من فواتير كهرباء وتعرفة مياه الشرب المخفضة، أما الصرف الصحي فهو مجاني.

الدعم المؤسسي:

- تلعب وزارة الأشغال الدور الرئيس في تنفيذ مشاريع البنى التحتية.
- تنحصر مهام وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني فيما يختص بمجال الخدمات بنظافة وتجميل الشوارع وإنشاء المتنزهات.
- وزارة المواصلات هي الجهة المعنية بإدخال خدمات وتقنيات الاتصالات والمواصلات والبريد على اختلاف مراحلها وتطوراتها.
- تعمل وزارة الكهرباء والماء على توفير خدماتها بالإمكانات المتاحة.
- هناك دعم من قبل القطاع الخاص يتمثل في المساهمة بإنشاء محطات للصرف الصحي والمياه المعالجة فعلى سبيل المثال شارك القطاع الخاص في تنفيذ مشروع محطة الحد للتحلية والضخ وبعدد من الشركات المحلية الكبرى.
- هناك دعم من جانب القطاع الخاص في توفير خدمات المواصلات.

بناء القدرات والتدريب

- هناك أقسام للتدريب والتطوير في عدة هيئات حكومية مثل:
- لدى الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة قسم يُعني بتدريب الموظفين والارتقاء بمستواهم الإداري للأفضل وهو من يحدد الأولويات والسياسات التدريبية وهناك خطة معده لعمل قسم التدريب والتطوير لعام 2010م
- يوجد قسم للتدريب في إدارة الصرف الصحي يأخذ في الاعتبار الاحتياجات لتطوير كوادره الفنية.
- إدراكاً من وزارة الكهرباء والماء للحاجة لتطوير موظفيها فقد اتخذت خطوة مهمة منذ العام 1985 إذ أنشأت مركزاً للتدريب لخدمة ذلك الهدف. وبالإضافة إلى موظفي الهيئة فإن المركز يوفر خبراته التدريبية للشركات والمؤسسات الخارجية.
- هناك دعم من طرف مجالس العائلات في توعية الأهالي بترشيد استهلاك المياه وحسن التعامل مع المرافق العامة.
- ساندة مجالس البلدية في إقامة ندوات مفتوحة لتثقيف الأهالي وتوعيتهم بأهمية حسن التعامل مع المرافق.

قضايا البنية الحضرية الأساسية رقم (1)	المشروع المقترح	صفحة
	مشروع: لم يحدد بعد	

قضايا البنية الحضرية الأساسية رقم (2)	المشروع المقترح	صفحة
	مشروع: لم يحدد بعد	

تنمية الاقتصاد المحلي

نظرة عامة

المحرق واحدة من أغنى محافظات مملكة البحرين بنشاطها الاقتصادي المتنوع. فهي تحتضن مدينة سلمان الصناعية، (واحدة من أكبر وأهم المناطق الصناعية الحديثة بالمملكة) التي تبلغ مساحتها الإجمالية 12,1 مليون متر مربع، وتضم هذه المدينة الصناعية منطقة البحرين العالمية للاستثمار (2,5 مليون متر مربع- 72 مشروعاً)، ومرسى البحرين للاستثمار (1,7 مليون متر مربع- متعدد الاستخدامات). ومنطقة الحد الصناعية (7,9 مليون متر مربع- عدد من الصناعات الثقيلة وإصلاح السفن).

كما يقع بها الميناء البحري الأول للمملكة وهو ميناء خليفة بن سلمان، الذي شُيد حديثاً خلفاً لميناء سلمان، ليستوعب حجم النشاط الاقتصادي المتوقع مع تنفيذ "رؤية البحرين 2030". ويقع على أرضها مطار البحرين الدولي، مما يضفي أهمية خاصة وقيمة عظيمة على موقعها الجغرافي المميز بطبيعته.

- تشتهر بإنتاجها السمكي الذي يلقى طلباً محلياً وخارجياً، كما اشتهر سكانها بالغوص على اللؤلؤ الذي كان عماد الاقتصاد الوطني قبل اكتشاف النفط الحالية. فتنتشر بها مواني الصيد (بنادر) في كل من المحرق المدينة، والحد، وقلالي، وحالة النعيم وحالة السلطة، والبسيتين، والدير، وسماهيج.

- يتوافر بها مقومات هامة للجذب السياحي ممثلة في قلعتي عراد وأبو ماهر (على ساحل البحر مباشرة). وما تملكه من ثروة عقارية من البيوت والمباني التاريخية والتراثية التي يمكن استغلالها اقتصادياً.

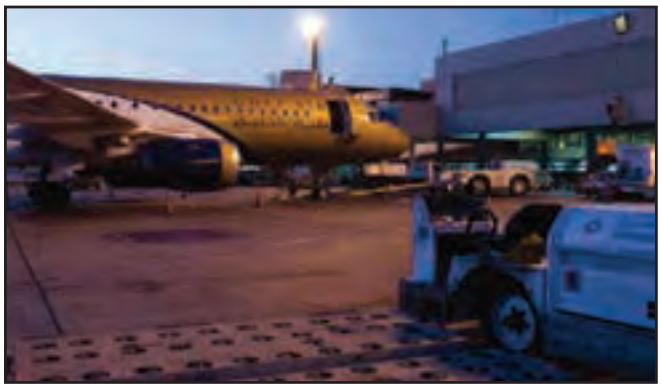

ديناميكية الاقتصاد المحلي:

- هناك خريطة استثمارية واضحة يتضمنها المخطط الاستراتيجي العام للمملكة كما أقرته "رؤية البحرين 2030".

- يؤدي التوسع العمراني المستمر باقتطاع أجزاء من البحر لحساب يابس المحافظة في أجزائها كافة إلى رفع معدلات النشاط الاقتصادي، وعلى الرغم من ذلك فكما هي الحال في كل محافظات المملكة فإن فرص العمل التي تأتي كنتيجة للزيادة في النشاط العمراني تتجه صوب العمالة الوافدة، لعدم إقبال المواطنين عليها.

- تتميز قطاعات الإنشاء والصناعة (الصغيرة والمتوسطة) والخدمات المالية بنموها السريع، كما يزدهر النشاط التجاري ازدهاراً واضحاً.

- يتوارى نشاط الصيد بسبب ما صاحب عمليات الدفان من تآكل لموائل الأسماك نتيجة ردم الشعاب المرجانية.

- تقر اللوائح والقوانين حقوق وفرص عمل متساوية لكل من الذكور والإناث، ويتم التوظيف بناء على المؤهلات والكفاءة، لكن ما كفله القانون للمرأة العاملة من امتيازات خاصة قلل من طلب القطاع الخاص على عمالة المرأة، وليست هناك أية قيود للحصول على عمل إلا مدى توافر المهارات والكفاءات اللازمة للعمل، وما تفرضه بعض العادات والتقاليد الاجتماعية.

الـروابط الاقتصـادية للمحافظـة والميـزات التنافسية:

- يتوجه معظم الإنتاج السمكي للمحرق إلى السوق المركزي بالمنامة، ويُصدر بعضه إلى الأسواق الخارجية، في الوقت الذي تحصل فيه المحافظة على حاجاتها من المواد الغذائية عبر الميناء، الذي يوزع أيضاً على أنحاء المملكة كافة.

- تستفيد المحرق من ميزة وجود الميناء والمطار على أرضها، وميزة شبكة الطرق السريعة التي تربطها بجسر الملك فهد في تصدير منتجاتها الصناعية والغذائية إلى الخارج، واستيراد مستلزمات الإنتاج. كما يجذب الحوض الجاف السفن العاملة في مياه الخليج العربي للإصلاح والصيانة.

- تلبي الصناعات القائمة على استخدام المنتجات الوسيطة للصناعات الأم حاجة السوق المحلي، وهي في نمو مستمر، وتسجل فائضاً للتصدير.

قضايا تنمية الاقتصاد المحلي:

- يتضاءل دور قطاع الثروة السمكية التي طالما اشتهرت بها المحرق في الاقتصاد المحلي، حيث يواجه قطاع صيد الأسماك تحديات جمة، أهمها تناقص الثروة السمكية في المياه القريبة والمصائد التقليدية التي طالما ارتادها الصيادون البحرينيون.

- كما يتضاءل دور النشاط الزراعي في الاقتصاد المحلي، نتيجة نضوب الموارد المائية الجوفية وزحف العمران على ما تبقى من أراض زراعية.
- يجري العمل الآن على إنشاء خريطة لتحديد الأراضي الزراعية الموجودة وإصدار قانون يمنع التعدي عليها للاستخدام العمراني.
- يُعد نقص الأراضي واحدة من المشكلات الكبيرة التي تواجه النشاط الاقتصادي، وعلى الرغم من استمرار عمليات دفان البحر إلا أن ذلك لم يحل هذه المشكلة.
- ضعف قدرة النشاط الاقتصادي على استيعاب العمالة المحلية لعدم إقبالها على نوعية الأعمال الحرفية والمهنية المتاحة المصاحبة للتوسع العمراني.
- يبلغ معدل البطالة نحو 4%، مرتفعاً بين الإناث عنه بين الذكور، وهو لا يختلف كثيراً عن المعدل الوطني من حيث الرقم والخصائص.
- يصاحب عمليات خصخصة النشاط الاقتصادي إنهاء لخدمات بعض العاملين وحصولهم على مكافآت ورواتب تقاعد، أما القطاع الحكومي فلا يسرح أياً من العاملين به، وعادةً يتجه من تنتهي خدمته إلى امتهان الأعمال الحرة بإقامة مشروعات صغيرة بدعم من بنك البحرين للتنمية ومؤسسة تمكين اللذان يقدمان الدعم المادي والتقني والاستشارات الفنية والاقتصادية.
- على الرغم من نقص البيانات على مستوى المحافظة إلا أنه هناك إجماع بين الشركاء على تحسن فرص العمل على مدى السنوات الخمس الماضية بسبب ما تتبعه المملكة من برامج تأهيلية ودعم ائتماني.

البرامج الحالية:

- يستمد الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة موارده من إيراداته من الرسوم المفروضة على ما تقدمه من خدمات، والمخالفات، وإيجارات كل من الأراضي الصناعية والأسواق.
- لبنك البحرين للتنمية مؤسسات تقدم برامج لتشجيع الشباب على مزاولة العمل الحر واستثمار الفرص المتاحة، وأهم هذه المؤسسات مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة (الحاضنات)، ومعهد البحرين لريادة الأعمال والتكنولوجيا.
- أقام بنك البحرين للتنمية حاضنة للأعمال بمدينة الحد (مدينة سلمان الصناعية) تحتوي على 38 موقعاً تحتضن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمدة سنة، تُمد لسنة أخرى إضافية، حتى يتمكن المشروع من العمل، ثم ينتقل إلى موقعه الجديد خارج الحاضنة.
- هذه الحاضنة آخذة في التوسع لزيادة قدرتها على احتضان مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة. فقد تم إنشاء 80 موقعاً جديداً ينقصها فقط مد التيار الكهربائي إليها.
- حتى يونيو 2010 بلغ حجم التمويل المقدم من بنك التنمية 34,4 مليون دينار، قدمها البنك لتمويل 1286 مشروعاً لرواد الأعمال البحرينيين في قطاعي الصناعة والخدمات.
- كما بلغ عدد المستفيدين من البرنامج التمهيدي لريادة الأعمال نحو 600 مستفيد.
- كما يساهم بنك التنمية مساهمة مباشرة في العديد من المشروعات مثل رأس مال بنك الإبداع، والشركة العربية لسيارات الأجرة.
- القروض والائتمان متاح بشكل مرن مع ضمانات، لكن بنك البحرين للتنمية يمنح قروضه بضمان نجاح المشروع بناء على ما يقدمه من استشارات ودعم تقني.
- في الوقت ذاته يقدم بنك الأسرة برامج تمويلية للمشروعات المتناهية الصغر تتراوح قيمتها بين 500-7000 دينار بهدف تنمية قدرات الأفراد.
- كما بدأ بنك الأسرة في إقامة شراكات مع الجمعيات الأهلية بهدف جعلها وسيطاً أكثر دراية بأحوال المنتفعين.
- تقدم مؤسسة "تمكين" برنامجاً تمويلياً يهدف إلى تقليل فجوة التمويل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة تردد مؤسسات التمويل الحالية في تقديم التسهيلات الائتمانية لها بدون تقديم ضمانات كبيرة.

- بدأت تمكين أول برامجها للتمويل في أغسطس 2007 بالتعاون مع مصرف الشامل، ثم أطلقت برنامجها الثاني في مايو 2008 بالتعاون مع بنك البحرين للتنمية. وقد بلغ إجمالي التسهيلات التمويلية 15,8 مليون دينار بحريني، واستفاد منها 473 مستفيداً.

الإطار المؤسسي:

- القطاع الخاص هو قاطرة التنمية في المحرق، كما هو في المملكة ككل، حيث يلعب الدور الأساسي في تنمية الاقتصاد من خلال مبادراته في القطاعات الاقتصادية كافة. وعلى الجانب الآخر تتعاون المؤسسات المختلفة في تنمية الاقتصاد تعاوناً وثيقاً، فهناك تعاون وثيق بين بنك البحرين للتنمية ومؤسسة تمكين وغرفة تجارة وصناعة البحرين والمجلس البحريني للتنافسية ومجلس التنمية الاقتصادية في دفع عجلة النشاط الاقتصادي وفقاً لرؤية البحرين 2030. كما بدأ بنك الأسرة في إقامة شراكات مع الجمعيات الأهلية بهدف جعلها وسيطاً أكثر دراية بأحوال المنتفعين. وباستثناء هذه الجهات، ليس هناك تنسيق واضح مع الجهات الأخرى المهتمة بالتنمية من حيث ما تقوم به من أنشطة وفقاً لما تتيحه لها اللوائح والنظم والقوانين، فالمجلس البلدي بالمحافظة يتطلع إلى إقامة شراكة مع القطاع الخاص لإقامة مشروعات اقتصادية ذات عائد اقتصادي مجز. كما لا توجد آليات كافية وتمويل محدد للمنظمات غير الحكومية لتضطلع بدورها في التنمية الاقتصادية.
- يقتصر دور الجهاز التنفيذي لبلدية المحافظة في دفع النشاط الاقتصادي على تحسين الطرق وتطويرها وتجميلها وإصدار تراخيص بناء المشروعات، والتي يكاد يُجمع شركاء التنمية على وجود "عراقيل وتأخير" في إصدارها. أما المجلس البلدي فيقتصر دوره على اقتراح المشروعات الخدمية المحلية، لكنها تظل مقترحات حتى يتم الموافقة عليها من قبل الوزارات المعنية.

التدريب وبناء القدرات:

1. البرنامج التمهيدي لإدارة الأعمال (بنك البحرين للتنمية).
2. برنامج ريادة الأعمال Entrepreneurship Development Programme الذي يقدمه بنك البحرين للتنمية بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ومكتب الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO.
3. مشروع تدريب الأسر المنتجة (شراكة بنك البحرين للتنمية مع وزارة التنمية الاجتماعية).
4. مجموعة برامج تدريبية في مجالات تصميم الموازنات وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام برامج الحاسب الآلي (بنك البحرين للتنمية بالتعاون مع مؤسسة تمكين).
5. مشروع التدريب في مجال أنظمة المناقصات الإليكترونية (مؤسسة تمكين).
6. برنامج دعم تحسين الإنتاجية في إدارة المؤسسات (نظم معلومات، وإدارة جودة، ودعم تطوير الأعمال، ودعم النمو والدعم التقني). (مؤسسة تمكين). وقد بلغ إجمالي المستفيدين من هذا البرنامج 825 مستفيداً حتى عام 2008 في قطاعات الصناعة والإنشاءات والخدمات.
7. برنامج التدريب المتخصص لسد نقص المهارات، وإدارة المواهب، والتطور في السلم المهني. (مؤسسة تمكين).

قضايا تنمية الاقتصاد المحلي رقم (1)	المشروع المقترح	صفحة
	مشروع: لم يحدد بعد	

قضايا تنمية الاقتصاد المحلي رقم (2)	المشروع المقترح	صفحة
	مشروع: لم يحدد بعد	

قوة	ضعف	فرص	مخاطر
المناطق التاريخية والتراثية			
• وجود مركز الشيخ إبراهيم. • وجود الأسواق المحلية التقليدية. • احتواء المحرق على ثروة عقارية من القلاع والبيوت والمباني التراثية والأسواق التاريخية والمتخصصة كسوق الذهب. • وجود عدد كبير من المباني التراثية. • الشهرة الخاصة بمغاصات اللؤلؤ وتجارته. • شبكة الطرق التي تربط محافظة المحرق بكافة أنحاء المملكة، ومن ثم إلى المملكة العربية السعودية.	• عدم وجود خطة واضحة متفق عليها للحفاظ على التراث والارتقاء به. • ضيق الطرق والممرات الداخلية في المناطق التراثية. • عدم وجود اشتراطات بناء خاصة بالمناطق التراثية يتم تنفيذها لترميم المباني التاريخية. • قلة الوعي بأهمية الحفاظ على المباني التراثية، مما يؤدي إلى القضاء على الطابع المعماري العام للمناطق القديمة. • عدم وجود حصر دقيق أو إحصائيات عن البيوت التراثية بالمحافظة. • تداخل الاختصاصات، وعدم وضوح دور المحافظ في هذا الصدد.	• تسجيل بعض المناطق التراثية على خريطة اليونسكو للتراث الإنساني. • إمكانية الربط البحري بين الميناء القديم للمنامة وميناء اللؤلؤ، ثم طريق اللؤلؤ. • التوسع على حساب البحر لأغراض المشروعات الإسكانية. • زيادة أعداد السياح بالمملكة. • تولي وزارة الثقافة مشروعات لتنمية التراث مثل (طريق اللؤلؤ). • تبني وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني لمشروع إعادة إحياء المناطق القديمة بمحافظة المحرق.	• التعديات على المباني التراثية سيفقدها طابعها المعماري المتميز والفريد على المدى الطويل. • الضغط السكاني وازدياد الحاجة إلى السكن. • قصور المناهج التعليمية في تنمية الاهتمام بالتراث وأهميته. • استمرار عدم توفر التمويل الكافي لنزع ملكية المباني التراثية والحفاظ عليها كثروة وطنية. • زيادة استقدام العمالة الوافدة وتسكينها في المباني التراثية.

قضايا التراث رقم (1)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	إعادة إحياء المناطق القديمة	

الصنف	التوصيف
الموقع	قلب مدينة المحرق القديمة
الفئة المستهدفة	سكان المحرق القديمة من البحرينيين
شركاء التنفيذ	وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني، ومحافظة المحرق بمشاركة القطاع الخاص.
الخلفية	تعرضت المباني التاريخية والتراثية بالمحافظة لإهمال شديد وتحول الكثير منها إلى مخازن ومأوى سكني للعمالة الوافدة، الأمر الذي دفع المواطنين إلى هجر المنطقة القديمة بالمدينة. وتتعالى الأصوات الآن للحفاظ على هذه التراث المعماري وإعادة سكان المحرق إليها.
الأهداف	الحفاظ على الثروة العقارية التراثية، وإعادة إحياء تلك المناطق القديمة بالمحافظة لإعادة السكان البحرينيين لسكنى أحيائهم التقليدية التي يشعرون بحنين كبير إليها.
الأنشطة الرئيسية	إنشاء خريطة دقيقة للمباني التراثية بالمحافظة حسب عمر المبنى، وإعادة ترميم وتأهيل المباني على طرازها المعماري الأصلي.
النتائج المرجوة	تطوير المناطق التقليدية القديمة في إطار خصوصيتها التاريخية والتراثية، وعودة السكان الوطنيين إلى أحيائهم السكنية التقليدية، اجتذاب رؤوس الأموال إلى المناطق التجارية القديمة. والحفاظ على الثروة العقارية بطابعها المعماري التراثي المتميز.

قضايا التراث رقم (2)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	إنشاء مسار بحري سياحي	

الصنف	التوصيف
الموقع	على طول المسافة البحرية بين ميناءي المنامة القديم والمحرق ممتداً على طول طريق اللؤلؤ المزمع إنشاؤه.
الفئة المستهدفة	سكان محافظتي العاصمة والمحرق، بالإضافة إلى العاملين بقطاع السياحة
شركاء التنفيذ	وزارة الثقافة والأشغال والقطاع الخاص.
الخلفية	تمتلك المحرق ثروة عقارية من المباني والبيوت التراثية التي تجسد التاريخ السياسي والاقتصادي للمحافظة. وقد تبنت وزارة الثقافة مؤخراً مشروع طريق اللؤلؤ الذي تسعى من خلاله إلى إحياء تراث المحافظة ووضعها على خريطة اليونسكو للتراث الإنساني. يربط المسار المقترح بين الميناء القديم للمنامة وميناء اللؤلؤ بحرياً، ثم طريق اللؤلؤ الذي يمر ببيوت التجار وحتى بيت سيادي. سيعمل المشروع على جذب الاستثمارات السياحية ومن ثم خلق فرص العمل، إضافة إلى تأكيده على القيمة التاريخية للمحافظة وتعزيز اقتصادها.
الأهداف	تنمية القطاع السياحي بالمحافظة، والتأكيد على إحياء التراث والمحافظة عليه.
الأنشطة الرئيسية	إنشاء مراسي وأرصفة بحرية، وإنشاء محلات تجارية ومطاعم بالمراسي وعلى طول طريق اللؤلؤ بما يلائم الطراز التراثي للمباني على طول هذا الطريق.
النتائج المرجوة	تشجيع السياحة التراثية والبحرية، وخلق فرص عديدة للعمل.

قضايا المأوى والمناطق القديمة رقم (1)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	إقامة منتجعات سياحية بمناطق القلاع القديمة	

الصنف	التوصيف
الموقع	منطقتا قلعتا أبو ماهر وعراد.
الفئة المستهدفة	سكان المحافظة
شركاء التنفيذ	وزارة الثقافة والإدارة المحلية والقطاع الخاص.
الخلفية	تمتلك المحرق ثروة تاريخية عظيمة ممثلة في قلعتي أبو ماهر وعراد، وبتحويل مناطق هذه القلاع القديمة إلى منتجعات سياحية يديرها القطاع الخاص سوف يتم الحفاظ على هذه القيمة التاريخية واجتذاب أعداد كبيرة من الزوار ليس فقط من أنحاء المملكة ولكن أيضاً من السياح الأجانب، وبروز المنطقتين على خريطة السياحة المحلية والدولية.
الأهداف	الحفاظ على الثروة التاريخية، واستغلال هذه الثروة اقتصادياً باجتذاب المشروع للاستثمارات وإقامة منشآت اقتصادية وخدمات سياحية معاونة.
الأنشطة الرئيسية	إعادة تخطيط المناطق المحيطة بالقلعتين، وإنشاء عدد من المحلات التجارية والمطاعم لخدمة الزوار، مع إنشاء فندق لاستقبال السياح.
النتائج المرجوة	تحويل مناطق القلاع إلى مناطق جذب سياحي، وتوفير فرص عمل لسكان المحافظة، مع تطوير المنطقتين بما يتناسب مع القيمة التاريخية لهما وروحهما الأثرية. يتكامل هذا المشروع مع مشروع المسار السياحي البحري (المشروع 2).

قوة	ضعف	فرص	مخاطر
الإدارة الحضرية			
• ازدياد طلب المواطنين على الخدمات البلدية. • اتساع مساحة الصلاحيات التي يتمتع بها الجهاز التنفيذي للبلدية في إدارة الخدمات والمرافق في المحافظة. • توافر الموارد المالية اللازمة من خلال ما يحصله الجهاز التنفيذي للبلدية من رسوم وإيجارات وإعلانات نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي في المحافظة.	• عدم تضمين المجتمع المدني في اتخاذ القرارات واقتراح المشروعات والخدمات التي تقدمها البلدية للمواطنين في المحافظة. • تضارب صلاحيات كل من الجهاز التنفيذي والمجلس البلدي عند التطبيق، رغم وجودها في قانون البلديات. • ضعف قنوات الاتصال بين المجلس البلدي والجهاز التنفيذي لبلدية المحرق. • عدم توفر مساحات من الأراضي في المحافظة تحت الإدارة المباشرة للجهاز التنفيذي للبلدية.	• اتساع مساحة حرية الحركة للمجلس البلدي والجهاز التنفيذي للبلدية التي يكفلها قانون البلديات. • زيادة الاهتمام بتحسين الخدمات البلدية سيؤدي إلى تعزيز دور البلدية مستقبلاً خاصة مع زيادة الموارد المالية. • توفر موارد مالية من خلال زيادة رسوم الإعلانات لتمكن بلدية المحرق من القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي للمحافظة. • الحصول على نصيب وافر من الصندوق المشترك في تعزيز مشروعات البلدية. • تجاوب الحكومة مع معظم مقترحات المجلس البلدي للمحافظة.	• عدم إدراك مجتمع البحرين بشكل عام بأهمية الدور الذي تقوم به البلدية. • عدم انتشار ثقافة التمييز بين دور كل من المجلس البلدي والجهاز التنفيذي للبلدية لدى شريحة كبيرة من المواطنين. • عدم كفاية نصيب بلدية المحرق من الموارد المالية للصندوق المشترك للبلديات لطموحات المجلس البلدي.

قضايا الإدارة الحضرية رقم (1)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	إنشاء مرصد حضري لتحليل البيانات والمعلومات للمساعدة في اتخاذ قرارات التنمية والتطوير	

الصنف	التوصيف
الموقع	بلدية محافظة المحرق.
الفئة المستهدفة	أصحاب القرار في محافظة المحرق ومملكة البحرين.
شركاء التنفيذ	وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، المجلس البلدي لمحافظة المحرق، الجهاز التنفيذي لبلدية المحرق، جهاز المساحة والتسجيل العقاري، وزارة الأشغال، هيئة الإسكان، القطاع الخاص.
الخلفية	نظراً لتوفر بيانات كثيرة على المواقع الإلكترونية للوزارات والهيئات الحكومية، لذا كانت الحاجة ماسة لتأسيس مرصد يوفر لمتخذي قرارات التنمية والتطوير تحليلاً لنتائج هذه البيانات المعتمدة لمقارنتها بالمؤشرات الإقليمية والعالمية.
الأهداف	وضع المؤشرات الحضرية في البحرين والاستفادة منها وتعميمها على دول الخليج العربي أو يمكن أن تكون عالمية وتصبح مرجعاً في الأمم المتحدة لدول صغيرة أو مدن ودول مشابهة في بعض المؤشرات.
الأنشطة الرئيسية	تأسيس وحدات للحاسب الآلي وتوفير البرامج. وتدريب العاملين على كيفية الاستخدام وإدخال البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج.
النتائج المرجوة	استخلاص المؤشرات الحضرية وتقديمها في تقارير منتظمة إلى أصحاب القرار في الجهاز التنفيذي في وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، وتوضيح اتجاهات تلك المؤشرات لأعضاء المجالس البلدية في المملكة.

قضايا الإدارة الحضرية رقم (2)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	تنمية مهارات الفنيين في مجال قواعد البيانات	

الصنف	التوصيف
الموقع	بلدية محافظة المحرق.
الفئة المستهدفة	موظفو المجلس البلدي والجهاز التنفيذي للبلدية.
شركاء التنفيذ	وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، الشركات المتخصصة في قواعد البيانات.
الخلفية	يتطلب العمل في التطوير الحضري توفر قواعد بيانات على مستوى عال من التقنية لاستدعائها وقت الحاجة، ولذا كان لزاماً عقد دورات وورش عمل للفنيين العاملين في مجال قواعد البيانات لرفع مستوى مهاراتهم بما ينعكس على حسن أداء مهام أعمالهم.
الأهداف	تنمية مهارات الفنيين في مجال قواعد البيانات لتحسين الأداء الوظيفي.
الأنشطة الرئيسية	دورات تدريب، ورش عمل.
النتائج المرجوة	رفع مستوى أداء الفنيين في مجال قواعد البيانات بما يتناسب مع آخر تطور آليات قواعد البيانات.

قوة	ضعف	فرص	مخاطر
ظروف المأوى والمناطق القديمة			
• درجة ولاء المواطن في المحرق لمنطقته عالية بسبب المقوم التاريخي • تتمتع المحرق بمقومات تاريخية ترفع من فرصتها في النمو الاقتصادي وبضمنه القطاع السكني. • يوجد مساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في حيازة العقار. • توفر بعض المصادر المالية الحكومية لدعم القطاع السكني. • وجود علاقة ثقة واضحة بين المواطنين والجمعيات الأهلية بسبب نجاح المشروعات الصغيرة القائمة تعزز من الاستيطان والاستقرار. • وجود مصادر دخل خاصة تدر عائداً مادياً للإدارة المحلية تساهم في الدعم للارتقاء بالقطاع السكني. • وجود مكتب خاص لشكاوي المواطنين يتعلق بمشكلات السكن المختلفة. ووجود تفعيل من قبل المجلس البلدي في الاستجابة لهذه الشكاوي. • تعدد الإدارات داخل المجلس البلدي التي تخدم كل القطاعات وعلى رأسها القطاع السكني. • الجمعيات الأهلية في محافظة المحرق لها نشاطاتها في خدمة المجتمع على الرغم من محدوديتها. • توفر الخدمات من ماء وكهرباء للقطاع السكني مهما كان مستواه في عموم المحافظة. • ندرة حدوث وضع اليد على الممتلكات السكنية لمحدودي الدخل وبالتالي يمكن القول أن هناك توفر الأمن الحيازي بالمحافظة. • هناك إمكانية لتدريب العاملين في بلدية المحافظة لتطوير وبناء القدرات المحلية. • تعدد المشروعات التي تمثل دخلاً إضافياً للبلدية	• عدم كفاية الدورات التدريبية الخاصة بالتنمية المهنية للمسئولين. • ضعف الشراكة مع الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص. • مركزية الإدارة. • عدم وجود مشاركة فعلية من قبل الإدارات المحلية في التخطيط للميزانيات المالية. • ضعف الإمكانات المادية والتقنيات الحديثة داخل المجلس البلدي، مما يؤثر على مستوى الأداء • لا توجد خطة استراتيجية واضحة لتدريب الموظفين • ضعف الأجور وانعدام الحوافز في أعمال الترميم وصيانة المباني القديمة. • لا توجد خريطة استثمارية واضحة للمحافظة ومن ضمنها القطاع السكني. • عزوف المالكين عن صيانة عقاراتهم القديمة لكون المستأجرين من ذوي الدخل المحدود. • غياب مستندات ووثائق تحديد الملكية في بعض المناطق القديمة . • الافتقار إلى وجود برنامج لصيانة المباني القديمة. • لا يوجد تحديد أولويات وخطط شاملة للارتقاء بسكن الفقراء في الخطة الهيكلية للمحافظة. • غياب المساهمة الشعبية في عملية الارتقاء بالمناطق القديمة. • تأثر النسيج العمراني والطابع المعماري من خلال الاستعمال المختلط العشوائي (سكني – تجاري). • ازدياد حجم وأعداد البيوت المتهالكة نتيجة إهمال أعمال الصيانة.	• امكانية إيجاد آليات للشراكة في بناء القدرات للتنمية وباستغلال كافة الإمكانات المتوفرة من خارج المحافظة. • توفر فرص الاستيطان من خلال تعبئة مصادر الدخل و تحسين الاقتصاد المحلى بسبب تعدد الأنشطة الاقتصادية. • إمكانية تعزيز الاستقرار السكني يخلق فرص عمل لشباب المدينة في المجالات الاقتصادية وخاصة المجال السياحي. • وجود مقومات مشاركة شعبية لأنشطة المجالس الشعبية أو الجمعيات الأهلية بالارتقاء والتطوير لسكن محدودي الدخل. • وجود مقومات للجمعيات الأهلية على المشاركة في اتخاذ القرار. • دعم الحكومة المركزية للارتقاء بالمناطق القديمة من خلال معايير لتحديد الأسر المستحقة لإعادة الترميم والبناء لسكنهم . • عدم تفرقة القانون بين الفقراء والأغنياء في حيازة العقارات .	• تعدد الجهات المسؤولة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعقارات وتخصيص الأراضي. الأمر الذي يخلق إرباكاً وتأثيراً على مرونة عمل الإدارة البلدية. • استيطان العمالة الوافدة في المناطق القديمة بأعداد كبيرة وسوء استخدامها للمباني السكنية وخدماتها يؤثر على حالة المبنى. • تباطؤ في اتخاذ القرار المتعلق بتنفيذ مراحل مشاريع إعادة تأهيل البيوت الآيلة للسقوط. • غياب دراسة الهوية المعمارية عند تنفيذ مشاريع عامة مثل المجمعات التجارية داخل المناطق السكنية والتي تؤدي إلى تشويه في النسيج العمراني من الناحية البصرية والاستخدام العام ، وخلق زحام مروري غير مخطط له. • ارتفاع معدل سعر العقار هو أعلى بكثير من معدل زيادة دخل المواطن وبشكل خاص لذوي الدخل المحدود ، مما يزيد من صعوبة إمكانية الحيازة. • عدم قدرة هيئة الإسكان عن تلبية كل طلبات القروض السكنية رغم الدعم للميزانية المخصصة لها. • ضعف المشروعات الصغيرة الممولة من الائتمان لغرض تطوير القطاع السكني.

قضايا المأوى والمناطق القديمة رقم (1)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	إقامة منشآت إسكانية تغطي احتياجات أصحاب البيوت الآيلة للسقوط بمناطقهم	

الصنف	التوصيف
الموقع	مختلف مناطق الأحياء السكنية القديمة في محافظة المحرق.
الفئة المستهدفة	قطاع المجتمع المحلي بمحافظة المحرق.
شركاء التنفيذ	قطاع الحكومة مشرف – القطاع الخاص منفذ.
الخلفية	هناك العديد من المساكن الآيلة للسقوط في المناطق السكنية القديمة، وهناك احتياج لإقامة مباني سكنية للإحلال بدل البيوت الآيلة للسقوط.
الأهداف	- بناء وحدات سكنية نموذجية لإحلال الوحدات الآيلة للسقوط، بحيث تكون ذات طابع معماري يتناسب مع الطابع المستهدف للمنطقة من خلال مخطط مرن يمكن تجميعه أو استخدام أحد عناصره حسب مكان ووضع العقار للحفاظ على النسيج العمراني والهوية والطابع البحريني. - توفير الضمانات لتكون نتيجة التطوير الحضري محققة لاحتياجات السكان.
الأنشطة الرئيسية	- إعداد المخطط التفصيلي للمنطقة مستندة إلى المسوحات الاجتماعية والمكانية وتحديد دقيق لكل المباني سواء تلك التي ستهدم لتبنى من جديد أو التي سترمم حسب خطة التأهيل الشاملة وتحديد المباني المطلوب هدمها لخلق مساحات عامة والاستعانة بالمعايير التصميمية المناسبة لترميم وتحسين المباني. - توفير الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ المشروع - تحديد برنامج زمني لتنفيذ المشروع. - إنشاء المجمعات السكنية الجديدة وتوفير الخدمات الملحقة بها من بنى تحتية وشوارع ومناطق خضراء وتجارية وصحية وتعليمية.
النتائج المرجوة	مجمعات عمرانية تضم وحدات سكنية مع كافة الخدمات المتممة.

قضايا المأوى والمناطق القديمة رقم (2)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	وضع آلية لتخصيص مورد مالي ثابت لدعم ذوي الدخل المحدود من المتضررين من الكوارث وسيول الأمطار	

الصنف	التوصيف
الموقع	المناطق القديمة في محافظة المحرق.
الفئة المستهدفة	المتضررين من المواطنين من محدودي الدخل.
شركاء التنفيذ	وزارة التنمية الاجتماعية والمجالس البلدية في كافة المناطق السكنية القديمة بالمحافظة.
الخلفية	العديد من المواطنين من محدودي الدخل يتضررون من الكوارث وسيول الأمطار ولا يستطيعون أن يقوموا بإصلاح ما يفسد.
الأهداف	- إيجاد مصدر تمويل ثابت لتحسين الوضع الاقتصادي والسكني لمحدودي الدخل الذين يتضررون من الكوارث وسيول الأمطار.
الأنشطة الرئيسية	- تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة البديات، تقوم بتوزيع قروض ميسرة أو بدون فوائد أو إعانات لبعض المتضررين من الكوارث والأمطار. كما تقوم باعتماد شركة إنشائية لتقديم المساعدة الإنشائية والترميم الفوري للسكن المتضرر. - إصدار قرارات حكومية ملزمة لوضع معايير لتوزيع الإعانات والقروض بالتنسيق بين وزارتي التنمية الاجتماعية ووزارة البلديات.
النتائج المرجوة	- تحسين البيئة العمرانية للمناطق الفقيرة. - رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي للمستفيدين والذي سينعكس بالتالي على رفع الكفاءة والانتاجية للفرد.

قضايا المأوى والمناطق القديمة رقم (1)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	إنشاء مجمع ترويحي متكامل مع إعادة تأهيل المتنزهات الحالية	

الصنف	التوصيف
الموقع	محافظة المحرق.
الفئة المستهدفة	سكان المجتمع المحلي لمحافظة المحرق وبقية مواطني المحافظات الأخرى.
شركاء التنفيذ	قطاع الحكومة (وزارة الأشغال ووزارة البلديات) مشرف – القطاع الخاص منفذ.
الخلفية	تلبية لسد العجز من الأماكن الترويحية مقابل الكثافة السكانية العالية في هذه المحافظة يأتي هذا المشروع الترويحي الخدمي والذي يعد ملتقى لجميع سكان محافظة المحرق وباقي مواطني المملكة لما سوف يوفره المشروع من مكونات ترفيهية ومرافق متميزة تلبي طلب جميع الفئات العمرية، إضافة للمسطحات الخضراء الواسعة التي يراعى في تصميمها النسب الهندسية المثلى.
الأهداف	- توفير أماكن ترويحية محلية جيدة لخدمة المواطنين المحليين. - زيادة نصيب الأفراد من عدد ومساحة الحدائق من خلال إنشاء الحدائق والمتنزهات ومضامير المشي لخدمة الأحياء السكنية. - تحسين البيئة من خلال المسطحات الخضراء.
الأنشطة الرئيسية	- إعداد المسوحات والتصاميم من قبل وزارة البلديات، والإشراف من قبل وزارة الأشغال، والتنفيذ من قبل الشركات الإنشائية المتاحة للقطاع الخاص. - إضافة إلى تنفيذ مشروع المجمع الترويحي يتعين تنفيذ الأنشطة الأتية: ▪ إعادة تأهيل العديد من الحدائق والمتنزهات. ▪ الإعتناء بالأحزمة الخضراء المتوفرة. ▪ إقامة مضامير المماشي. ▪ توفير ألعاب للأطفال حديثة متنوعة
النتائج المرجوة	▪ توافر حدائق تضم مكونات الحدائق النموذجية. ▪ زيادة المساحات الخضراء المفتوحة لممارسة الأنشطة الرياضية. ▪ مضمار لممارسة رياضة المشي. ▪ مناطق مخصصة لألعاب الأطفال المناسبة. ▪ خدمات عامة وموقف للسيارات.

قضايا النوع

قوة	ضعف	فرص	مخاطر
• مشاركة المرأة في التصويت والترشيح في الانتخابات البلدية والنيابية . • تمثيل المرأة في السلطة التشريعية بعضوة في مجلس النواب (الغرفة المنتخبة من المجلس الوطني)، وتمثيلها بعشر مقاعد (25 % من عضوية المجلس) في مجلس الشورى (الغرفة المعينة من المجلس الوطني) . إضافة إلى تمثيلها بعضوة في المجس البلدي لمحافظة المحرق. • تولي المرأة بعض المناصب القيادية في السلطتين التنفيذية والقضائية. • زيادة نسبة تأثير المرأة وتواجدها الفعال في المجتمع بسبب المشاركات الفعّالة للجمعيات النسائية. • تأكيد بلدية المحرق على أهمية المرأة كعضو فاعل ونشط في جهازها الإداري.	• نظرة المجتمع التقليدية للمرأة. • قبول الإناث بمواقع العمل الدنيا ذات الدخل المحدود، وإن كان يؤدي إلى توسعة مساحة الوظائف التي تشغلها النساء، إلا أنه يحد من صلاحيتها وعدم قدرتها على اتخاذ القرار والبقاء في الدرجات الدنيا من السلم الوظيفي الذي يقوده الرجل. • ندرة توفر البيانات المتعلقة بممارسة العنف ضد المرأة.	• وجود المجلس الأعلى للمرأة والجمعيات النسائية الأهلية كجهات داعمة لقضايا المرأة. • وجود سياسة مركزية لدعم المرأة والاهتمام بقضاياها وتمكينها . • اهتمام وزارة التنمية الاجتماعية بتسهيل تصاريح إنشاء الجمعيات النسائية. • المساواة بين الجنسين في التشريعات القانونية. • ارتفاع مستوى التعليم لدى المرأة والتوسع في التخصصات العلمية على مستوى البحرين. • إقرار المجلس الوطني لقانون أحكام الأسرة بشقه الأول (السُني) في 27 مايو 2009. • تصديق البحرين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2002 رغم إبدائها تحفظات على العديد من الأحكام المتعلقة بقانون الأسرة ومنح الجنسية وحق السكن.	• تقليل الطلب على توظيف المرأة لشغل الوظائف خاصة في القطاع الخاص بسبب كثرة إجازات النساء للوضع ورعاية الأطفال والعدة. • إحجام النساء عن التصويت للمرأة في انتخابات المجالس البلدية والنيابية. • عدم إقبال المرأة على التخصصات الفنية والمهنية في التعليم.

قضايا النوع رقم (1)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	توعية وتأهيل وتدريب المرأة في كافة المجالات التعليمية والتقنية لرفع الكفاءات والارتقاء الوظيفي	

الصنف	التوصيف
الموقع	مدينة المحرق
الفئة المستهدفة	النساء من سكان محافظة المحرق.
شركاء التنفيذ	المجلس الأعلى للمرأة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية، ومؤسسة تمكين.
الخلفية	تعاني المرأة في المحافظة من نقص في المهارات والكفاءة التقنية، لذا وجب الاهتمام برفع مستواها التعليمي والتقني لكي تستطيع النهوض بمكانتها في سوق العمل.
الأهداف	تنمية المهارات ورفع الوعي والمستوى التعليمي للارتقاء بتنافسية المرأة في سوق العمل.
الأنشطة الرئيسية	عقد دورات تدريبية ومحاضرات وورش عمل يشارك فيها نساء المحافظة، والإعلان عن هذه الفعاليات من خلال الصحف والإذاعة والتلفزيون.
النتائج المرجوة	فتح آفاق فرص العمل المتنوعة للمرأة لتمكينها اقتصادياً كي تحل محل العمالة الأجنبية، لكي رفع مستوى الدخل الأسري.

قضايا النوع رقم (2)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	توفير مشاريع بدوام مرن للمرأة	

الصنف	التوصيف
الموقع	مدينة المحرق
الفئة المستهدفة	النساء من سكان محافظة المحرق.
شركاء التنفيذ	القطاع الخاص، والوزارات والهيئات الحكومية.
الخلفية	تعاني المرأة في المحافظة من صعوبة الجمع بين الواجبات المنزلية والعمل بما يقلل من فرص منافستها في سوق العمل، لذا وجب العمل على توفير فرص للعمل بدوام مرن يمكن ربات البيوت من المشاركة في قوة العمل.
الأهداف	تعزيز موقف المرأة، وإعانتها على أداء دورها الوظيفي مع عدم الإخلال بواجباتها الأسرية، ورفع المستوى المعيشي.
الأنشطة الرئيسية	الدعاية الإعلامية لتأصيل المفهوم لدي أرباب الأعمال والنساء، وإنشاء قواعد بيانات خاصة بفرص العمل المتاحة التي تمكن من خلالها تنفيذ المشروع.
النتائج المرجوة	

قضايا النوع رقم (3)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	تطوير مشروع الضيافة للتقليل من العمالة الأجنبية	

الصنف	التوصيف
الموقع	محافظة المحرق.
الفئة المستهدفة	النساء من سكان محافظة المحرق.
شركاء التنفيذ	المجلس الأعلى للمرأة، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة العمل، والجمعيات الأهلية النسائية.
الخلفية	تنتشر ظاهرة خادمات المنازل الأجنبيات في البحرين، مما يؤثر سلباً على النواحي الثقافية والاجتماعية والنفسية لدى ناشئة الأسر البحرينية، لذلك لابد من إيجاد السبل اللازمة للتصدي لهذه الظواهر السلبية.
الأهداف	المساعدة على تخفيض البطالة بين النساء البحرينيات، والحفاظ في الوقت ذاته على القيم الأسرية في إطار الثقافة المجتمعية المحلية.
الأنشطة الرئيسية	الدعاية الإعلامية لنشر ثقافة العمل كقيمة لذاته، وإحلال العمالة النسوية المحلية محل العمالة المنزلية الوافدة.
النتائج المرجوة	درء المخاطر الثقافية والاجتماعية المترتبة على زيادة العمالة المنزلية من الخادمات الأجنبيات.

قوة	ضعف	فرص	مخاطر
البيئة الحضرية			
• ممارسة المجلس البلدي للمحرق لصلاحياته بإصدار قرارات وتوصيات من خلال اجتماعاته الدورية تتعلق بالمحافظة على البيئة المحلية للمحرق والحصول على مصادقة وزير البلديات عليها. • وعي المؤسسات والمواطنين في المحرق أهمية حماية بيئتهم وبالأخص البحرية. • هناك توجه من الدوائر المعنية بالبيئة باستخدام أجهزة قياس حديثة للتعرف على مصادر ونسب ومكونات التلوث لتحديد ثم معالجة الخلل. • جدية محاولات الحفاظ على البيئة، كما تظهره المخططات الأساسية لمدينة المحرق، والمشاريع التفصيلية، والدراسات الأكاديمية، الخاصة بالمحافظة والتي تؤكد توسع مساحة شواطئ المحرق من خلال عمليات الدفان المستمرة.	• تعدد مصادر التلوث بالمحافظة . • انخفاض طبوغرافية بعض مناطق المحرق بالنسبة لسطح البحر. • وجود المناطق الصناعية بالقرب من المناطق السكانية مع عدم الفصل بين المناطق الصناعية والسكنية. • وجود مطار البحرين بجوار المنشآت والمناطق السكنية. • وجود المصانع بالقرب من الشواطئ البحرية وطرح المخلفات فيها. • وجود عوادم السيارات والضوضاء من جراء كثافة المرور العالية. • قلة الإمكانات المادية للتصدي للحد من التلوث. • ضعف الكوادر المتاحة لدى بلدية المحرق والمتخصصة في الحماية البيئية. • ضعف ومحدودية الصلاحيات بالمؤسسات المحلية لاتخاذ القرار فيما يتعلق بالجانب البيئي. • الردم العشوائي واستخدام المواد المخالفة للمواصفات في عملية الردم. • ضعف مساهمات المجتمع المدني في قضايا البيئة الحضرية.	• تنشيط الجانب السياحي من خلال تحسين بيئة الشواطئ. • وجود قوانين وأنظمة حديثة تساهم في الحد من ظاهرة التلوث. • إمكانية دعم ذوي الكفاءات في مختلف الأماكن كجمعية أصدقاء البيئة وجمعية البحرين للبيئة، وتطوير كوادر هذه الجمعيات وتعزيزها مادياً ومعنوياً حيث تقوم ببرامج معدة لتنظيف السواحل وتقييم الآثار البيئية والتوعية والتثقيف. • جلب الكوادر الفنية من خارج محافظة المحرق لتعزيز تنفيذ الحماية البيئية تقنياً . • إمكانية استغلال الطاقات العلمية المتاحة في الجامعات لتقديم الدراسات والبحوث وتوجيهها في دعم البيئة.	• تفاقم خطر التلوث الصناعي في حالة عدم اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة، مما سيؤدي فان سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الأمراض. • استمرار طرح الفضلات في البحر نتيجة عدم وجود رقابة صارمة على المخالفين مما سيؤدي إلى تدمير الحياة البحرية. • ضعف التمويل يعتبر المعرقل الأساس لعملية تنفيذ مشاريع التطوير ومنها المشاريع المتعلقة بالبيئة. • ضعف التنفيذ والالتزام بتطبيق القوانين والتعليمات الخاصة بالحفاظ على البيئة وخصوصاً البحرية. • ضعف العلاقة بين الجهات التشريعية والجهات التنفيذية الذي يؤدي إلى عرقلة متابعة تنفيذ وتطبيق قوانين حماية البيئة.

قضايا البيئة الحضرية رقم (1)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	قياس التلوث بشواطئ منطقتي الحد وعراد الصناعيتين مع اتخاذ إجراءات رادعة لتقليله ومنع إلقاء الفضلات والملوثات في البحر	

الصنف	التوصيف
الموقع	منطقتي الحد وعراد في محافظة المحرق
المدة المتوقعة	ثلاثة أشهر وهي فترة توفير الأجهزة والتدريب عليها.
الفئة المستهدفة	المستثمرون في القطاع الخاص خاصة من الصيادين وكذلك الأهالي المستخدمين للمنطقتين ترويحياً.
شركاء التنفيذ	قطاع الحكومة (الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية) مؤسسات المجتمع المدني للقيام بدور التوعية.
الخلفية	تشجيع التعاون بين كافة القطاعات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني الرامي إلى تعزيز الإجراءات البيئية المستقبلية المتعلقة باستدامة صحة البيئة وحمايتها والمحافظة عليها. فرض قوانين للتعامل مع كل مظاهر التلوث البيئي بالطرق العلمية التي تضمن عدم تلوث البيئة وعدم إهدار ما يمكن الإفادة منه.
الأهداف	▪ العناية بالموارد الطبيعية واستثمارها مع ضمان تصريف مخلفاتها وتحويلها من نفايات إلى بقايا مفيدة اقتصادياً وسليمة لاضرر منها. ▪ دعم العديد من الأنشطة السياحية عن طريق تحسين البيئة سعياً لخدمة المجتمع. ▪ التركيز على تنفيذ مشاريع صناعية مسالمة في هاتين المنطقتين.
الأنشطة الرئيسية	▪ إقامة مراكز رصد وتحليل لمستويات التلوث مع توفير وتطوير كوادر بشرية مؤهلة لإدارتها. ▪ وضع ضوابط وتعليمات وقوانين للسيطرة على سلامة البيئة.
النتائج المرجوة	▪ توفير بيئة صحية. ▪ فتح مجالات الإستثمار.

قضايا البيئة الحضرية رقم (2)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	إقامة سواتر حول المطار لتقليل الضوضاء الناتج عن أزيز الطائرات	

الصنف	التوصيف
الموقع	المطار الدولي لمملكة البحرين في المحرق
المدة المتوقعة	12 شهراً
الفئة المستهدفة	سكان المحرق وخاصة المقيمون بمحاذاة المطار.
شركاء التنفيذ	القطاعين الحكومي والخاص (وزارة الأشغال – وزارة البلديات والزراعة – الشركات الإنشائية)
الخلفية	هناك احتياج لإقامة سواتر ترابية وأحزمة خضراء بموازاة مدارج الطائرات وذلك لمنع الضوضاء الناتج عن أزيز الطائرات والذي يسبب إزعاج خاصة للمقيمين حول المطار.
الأهداف	▪ الحد من التلوث الضوضائي الذي يعاني منه سكان مدينة المحرق وخاصة المقيمين بالقرب من المطار. ▪ المحافظة على المكون السكاني بالمنطقة من خلال توفير بيئة صحية. ▪ المحافظة على القيمة الاقتصادية للأراضي المجاورة للمطار.
الأنشطة الرئيسية	▪ إنشاء ساتر ترابي بإرتفاع مناسب وبطول المدارج للعمل كمصد للضوضاء الناتج عن أزيز الطائرات. ▪ زراعة حزام أخضر من الأشجار بموازاة الساتر ليساعد في عملية إمتصاص الأزيز ويحافظ على الشكل الجمالي.
النتائج المرجوة	توفير بيئة صحية خالية من الضوضاء.

قوة	ضعف	فرص	مخاطر
البنية الحضرية الأساسية			
• هناك تطور ملحوظ في تحسين مستوى الإمداد بشبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي . • هناك بعض الخطوات للحد من الاختناقات المرورية منها وضع إشارات مرورية عند دوارات (ميادين) الشوارع • توفر الطرق الشريانية المؤدية إلى المدينة. • هناك تعاون قائم بين بلدية المحرق وشركات القطاع الخاص في عمليات تدوير المخلفات السائلة والصلبة. • صدور قرار بلدي بعدم تنصيب الأبراج الهوائية في المناطق السكنية وإمكانية إزالة المقام منها.	• عدم توفر الأعداد الكافية في بلدية المحرق من الكوادر المتخصصة في إمداد وصيانة المرافق الخدمية . • قلة المناطق الخضراء والمتنزهات كمتنفس في المناطق القديمة. • قلة وجود أماكن مخصصة لوقوف السيارات. • ضيق شوارع المحرق الفرعية وكثرة المنحنيات الشديدة التي تعوق حركة السيارات. • قدم البنية التحتية لمناطق المحرق القديمة. • عدم قدرة شوارع المحرق وخصوصاً الفرعية منها على استيعاب عدد السيارات، بالإضافة إلى استغاثة كثير من المواطنين من عدم الأمان في الشوارع من السيارات المسرعة وأيضاً الضوضاء الشديد التي تسببها هذه السيارات. • تأثير الاهتزازات والذبذبات الناتجة عن زيادة حركة سيارات النقل والمطار على حالة المنشآت التاريخية. • لازال دور الجهاز التنفيذي للإدارة البلدية والمجلس البلدي مكبلاً بتقييد الصلاحيات والميزانية المحدودة. • قلة الاهتمام بتبليط وصيانة أرصفة الشوارع. • تواجد الأبراج الخاصة بشركات الهواتف داخل الاحياء السكنية. • طرق إلقاء المخلفات الصلبة والسائلة تؤثر على أداء شبكات الصرف الصحي. • تقادم بعض شبكات إمداد المياه وحدوث تسربات فيها. • تقادم بعض شبكات الصرف الصحي. • عدم وصول خدمات الصرف الصحي لبعض المناطق السكنية في المحافظة.	• جدية السياسة المركزية في استكمال شبكات الصرف الصحي والكهرباء والماء . والعمل جاري على ذلك. • التوجه إلى خصخصة إدارة الخدمات و اشراك القطاع الخاص اجراء يساهم في دعم الارتقاء بالمشاريع الخدمية . • قيام وزارة البلديات بالتعاون مع الشركات الخاصة لتدوير المخلفات السائلة والصلبة، وهذا التنسيق مؤشر إيجابي على الرغم من محدوديته. • هناك امكانيه لإعادة تأهيل سواحل البحرين حيث أصبحت هذه من الأمور الملحة لدى المواطن حيث يمكن تنظيفها من الأنقاض وأثر الزيت والصخور وفرشها بالرمال وتنظيمها وتخطيطها وإدخال عنصر التشجير واستغلالها من قبل أفراد المجتمع.	• عدم تناسب الميزانية المالية الاضافية لتطوير وإدامة كافة الخدمات . • ضعف الرقابة في فرض عقوبات على المتجاوزين في طريقة طرح النفايات والردم المخالف للمواصفات. • ضعف التنسيق بين الشركاء في القطاعين العام والخاص فضلاً عن الدور الشعبي في إدارة وصيانة خدمات البنى التحتية. • عدم وجود برمجية واضحة لإدامة وتحسين المرافق. • عدم مواكبة قانون التسجيل العقاري للتوسعات العمرانية الحالية إذ مضى عليه أكثر من 30 عاماً • ضغط العمالة الأجنبية بتكدسها وسوء استخدامها على خدمات المناطق السكنية. • هناك مخالفات على صعيد إستملاك أراضي خدمية مثل الشواطئ البحرية الأمر الذي يقلص فرص إقامة مشاريع الترويح للصالح العام.

قضايا المرافق رقم (1)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	توصيل مشاريع الصرف الصحي للمناطق التي لا يوجد فيها شبكات صرف صحي مثل البسيتين والدير	

الصنف	التوصيف
الموقع	جميع المناطق المفتقرة للصرف الصحي بمحافظة المحرق.
الفئة المستهدفة	المجتمع المحلي لمناطق البسيتين، الدير، وبقية مناطق المحافظة التي لم تصل إليها شبكات الصرف الصحي وخاصة بعد التوسعات العمرانية الجديدة.
شركاء التنفيذ	القطاع الحكومي (وزارة الأشغال)، وشركات القطاع الخاص.
الخلفية	نظراً لقدم المنطقة والزيادة السكانية المطردة فيها والتوسعات العمرانية ظهرت شحة وعدم إستيعاب لشبكات الصرف الصحي الحالية الأمر الذي دعا إلى الحاجة الملحة لإقامة وتجديد شبكة الصرف الصحي في مناطق متفرقة من المحافظة.
الأهداف	- توفير الخدمات الصحية لمواطني المحرق. - تأمين تصريف مياه الأمطار.
الأنشطة الرئيسية	تصميم، وإنشاء، وتشغيل، وصيانة شبكات الصرف الصحي. التنفيذ يكون بواسطة شركات مقاولات القطاع الخاص وبإشراف من قطاع الحكومة (وزارة الأشغال).
النتائج المرجوة	تأمين التوسع العمراني في المحافظة معززاً بوجود خدمات البنية التحتية.

قضايا المرافق رقم (2)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	إيجاد حلول تخطيطية لتوفير مواقف للمركبات خاصة في الأحياء القديمة	

الصنف	التوصيف
الموقع	المراكز والشوارع التجارية الرئيسية وخاصة القديمة منها في محافظة المحرق مثل حي فريج بن هندي.
الفئة المستهدفة	المجتمع المحلي لسكان محافظة المحرق
شركاء التنفيذ	القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
الخلفية	هناك احتياج للحد من تفاقم ظاهرة ازدياد الاختناق المروري ومن أسبابها الشحة في مواقف السيارات، وذلك من خلال تقديم أفضل السُبل التي من شأنها توفير مواقف آمنة بعيدة عن المخالفات والمشكلات الأخرى الناجمة عن تكدس السيارات في مواقف ضيقة وغير كافية.
الأهداف	▪ الحد من التلوث البيئي الناجم عن عوادم غازات المركبات والضوضاء. ▪ تأمين إنسيابية لحركة المرور وكذلك لمواقف سيارات وافية آخذين بنظر الإعتبار نسبة الزيادة المستقبلية في أعداد المركبات. ▪ المحافظة على شخصية الشوارع والمناطق التراثية.
الأنشطة الرئيسية	- إنشاء مواقف للسيارات متعددة الطوابق قريبة من المناطق والشوارع التي تعاني من الشحة، ومن الممكن لبعض الشركات أن تستثمر في هذا المجال، إضافة إلى توفير أراضي حكومية ومسجلة باسم وزارة البلديات لإنشاء مباني مواقف سيارات متعددة الطوابق. - استغلال المساحات الخالية الموجودة بجوار مناطق المصالح الحكومية والشوارع التجارية وتكون هذه المساحات بمثابة مواقف للسيارات بمقابل رسوم رمزية على أن تنظم هذه المواقف بشكل مخطط.
النتائج المرجوة	- إعادة التنظيم والإستخدام الأمثل لشوارع المحرق مع الحفاظ على الناحية الجمالية. - تنشيط المرافق الخدمية وخاصة التجارية بسهولة الإستخدام ولما لذلك من مردود على ارتفاع النشاط الاقتصادي. - الحفاظ على البيئة المحلية.

قضايا المرافق رقم (1)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	وضع حلول تخطيطية للحد من ظاهرة ازدحام المركبات	

الصنف	التوصيف
الموقع	المراكز الخدمية في محافظة المحرق وكذلك الشوارع التجارية والرئيسية.
الفئة المستهدفة	المجتمع المحلي لسكان محافظة المحرق، إضافة إلى الزائرين من المحافظات الأخرى.
شركاء التنفيذ	القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
الخلفية	إن دور النقل العام في هذا المشروع جاء ليعزز الإستخدام الأمثل لإستعمالات الأراضي وتحسين البيئة وتخفيف الضغط عن الشوارع الخدمية.
الأهداف	▪ تطويرشبكه وخدمات النقل العام الجيد والنظيف ليستخدمه المواطنين والمقيمين من كافة قطاعات المجتمع حتى لو كانوا يملكون سيارات خاصة، وخفض معدلات التلوث في الهواء والضوضاء. ▪ وضع دراسات جادة لتطبيق أنظمة النقل الذكية. ▪ التوجه لنقل المؤسسات الخدمية من مركز المحافظة وإلى أماكن ذات كثافات مرورية منخفضة. ▪ تطبيق اللامركزية في الخدمات بحيث يستطيع المواطن والمقيم إلى الخدمة المطلوبة وهو في بيته أو منطقته أو من خلال مركز خدمة موجودة في منطقته.
الأنشطة الرئيسية	- تعزيز دور النقل العام . - منع المركبات الخاصة من المرور في بعض الأجزاء ذات الكثافات المرورية الخدمية السكانية العالية. - تحويل بعض الشوارع التجارية إلى شوارع للمشاة فقط. - إصدار قرارات وقوانين ومسوحات ودراسات وخرائط تفصيلية لتنفيذ مقترحات هذا المشروع وعلى مراحل زمنية منظمة
النتائج المرجوة	- تحقيق بيئة نظيفة خالية من التلوث الهوائي والضوضائي. - تخفيف الضغط المروري عن المناطق والشوارع ذات الكثافات المرورية العالية.

تنمية الاقتصاد المحلي

قوة	ضعف	فرص	مخاطر
• تنوع موارد المحرق عامة ما بين زراعية وبحرية وصناعية. • وجود تنوع في الأنشطة الصناعية. • زيادة إنتاج بعض الصناعات عن حاجة السوق المحلي وتوجيهه نحو التصدير. • وجود الحوض الجاف (أسري). • وجود شبكة طرق عالية المستوى، وربط المحافظة محلياً بجسور ثلاث، وإقليمياً من خلال جسر الملك فهد، ودولياً من خلال الميناء والمطار. • توافر مصايد الأسماك نتيجة لطول السواحل وانتشار موانئ الصيد. • توسع حاضنة الأعمال التي يديرها بنك البحرين للتنمية. • وجود أسواق متخصصة مشهورة (سوق المحرق القديم وسوق الذهب). • كبر الحجم السكاني للمحافظة يؤمن سوقاً لتصريف كثير من المنتجات. • وجود ثروة تاريخية يمكن استغلالها اقتصادياً.	• ضيق الشوارع الداخلية في المناطق القديمة (قلب المدينة). • مشكلة الازدحام المروري وعدم وجود مواقف كافية للسيارات. • معاناة حرفة صيد الأسماك بسبب القضاء على مواطن الأسماك نتيجة عمليات دفان البحر. • عدم رغبة المواطن في الالتحاق بالأعمال الحرفية. • عدم الوعي بأهمية الموارد المحلية. • الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة في مختلف المهن الحرفية في المحافظة. • تداخل الاختصاصات والمستويات الإدارية في إدارة التنمية بالمحافظة. • عدم استغلال المحافظة للإمكانات السياحية المتوافرة بها في تعزيز أنشطتها الاقتصادية. • تجاهل الإدارات المحلية للميزة التنافسية لموقع المحرق المتميز جغرافياً.	• ارتفاع المستويات المعيشية بصفة عامة بالمملكة ينعش النشاط التجاري بالمحافظة. • توافر مصادر الدعم الفني والمالي من خلال البنوك بالمملكة، وبخاصة بنك البحرين للتنمية ومؤسسة تمكين. • ارتفاع الطلب الخارجي على المنتجات الصناعية للمحرق. • الاهتمام بزراعة النخيل وما يمكن أن يُقام عليها مستقبلاً من صناعات مختلفة للتمور. • استغلال أفضل للبحر في ضوء الارتفاع المستمر في أسعار الأسماك المحلية سيخلق طلباً خارجياً. • اهتمام وزارة الثقافة بالسياحة التراثية (ممر اللؤلؤ). • وجود خريطة استثمارية تتضمنها رؤية البحرين 2030.	• المنافسة الإنتاجية القادمة من دول الجوار الجغرافي (مجلس التعاون). • تذبذب أسعار المواد الخام الصناعية والمواد الغذائية على مستوى المملكة. • تزايد عمليات الاستيراد التي تعمل على محاصرة الإنتاج المحلي من السلع والخدمات. • خطر تدهور وانقراض الصناعات الحرفية واليدوية التقليدية مع استمرار إهمالها بمرور الزمن. • سيادة نمط استهلاكي بين السكان يعتمد على السلع المستوردة مما يؤدي إلى كساد في المنتج المحلي، ومن ثم اختفائه.

قضايا الاقتصاد المحلي رقم (1)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	شركة لصيد وتصنيع الأسماك	

الصنف	التوصيف
الموقع	بجوار أحد مرافئ الصيد بين قلالي وسماهيج.
الفئة المستهدفة	مجتمع الصيادين المحليين
شركاء التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة بالاشتراك مع القطاع الخاص والصيادين المحليين.
الخلفية	يمثل قطاع صيد الأسماك مصدر دخل لنسبة من سكان المحافظة، وقد أصبح هذا القطاع يعاني حالياً من مشكلات عدة لعل أهمها تناقص الثروة السمكية وتفتت مجهودات الصيادين.
الأهداف	الاستفادة من تجميع الإمكانات المفردة الصغيرة للصيادين كل على حدة في كيان تعاوني كبير يعمل على تخفيض التكلفة، وتصنيع الأسماك وتصريفها محلياً وإقليمياً، مما يضمن زيادة فرص العمل محلياً.
الأنشطة الرئيسية	إعادة تخطيط المنطقة وتطويرها، وتوسيع أحد موانى ومرافئ الصيد الموجودة، وإنشاء مصنع لتعبئة وحفظ وتعليب الأسماك.
النتائج المرجوة	زيادة القيمة المضافة لقطاع صيد الأسماك ومن ثم رفع الدخل المحلي، وزيادة الطلب على المنتجات الوسيطة الداخلة في عملية الصيد، الأمر الذي سيؤدي إلى رفع معدلات النشاط في المحافظة بشكل عام.

قضايا الاقتصاد المحلي رقم (2)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	إنشاء وزراعة بيئات اصطناعية من الشعاب المرجانية	

الصنف	التوصيف
الموقع	المواقع المؤهلة طبيعياً لهذا الغرض حول سواحل المحافظة.
الفئة المستهدفة	مجتمع الصيادين.
شركاء التنفيذ	هيئة حماية البيئة وشئون الزراعة.
الخلفية	تسببت عمليات دفان البحر في تدمير الكثير من الشعاب المرجانية حول سواحل المحرق، الأمر الذي أدي إلى تناقص الثروة السمكية بحكم أن تلك الشعاب كانت تُعد موائل الأحياء البحرية وبخاصة الأسماك، مما ترتب عليه تقلص دور قطاع الثروة السمكية في اقتصاد المحافظة.
الأهداف	إعادة تأهيل البيئة البحرية القريبة من سواحل المحافظة لتصبح موئلا للأسماك، وزيادة الثروة السمكية بالمحافظة.
الأنشطة الرئيسية	زراعة شعاب مرجانية صناعية
النتائج المرجوة	التكامل مع مشروع شركة صيد وتصنيع الأسماك (المشروع 1)، وإنعاش نشاط صيد الأسماك ليلعب دوراً أكبر في الاقتصاد المحلي.

قضايا الاقتصاد المحلي رقم (3)	مشروع ذو أولوية	صفحة
	سوق شعبي بحري بمنطقة قلعة أبو ماهر	

الصنف	التوصيف
الموقع	قلعة أبو ماهر على الساحل الجنوبي للمحافظة
الفئة المستهدفة	سكان المحافظة
شركاء التنفيذ	الإدارة المحلية والقطاع الخاص
الخلفية	تمثل قلعة أبو ماهر أحد أهم معالم المحرق التاريخية التي يمكن استغلالها اقتصادياً بتحويل منطقة القلعة إلى سوق شعبي بحري يجذب هواة الرياضات البحرية المختلفة. وسوف يعمل المشروع على اجتذاب رؤوس الأموال للاستثمار في المنطقة مما يعمل على رفع معدلات النشاط الاقتصادي وإنعاش السوق المحلي بالمحافظة ومن ثم زيادة دخلها.
الأهداف	تحويل منطقة القلعة إلى مزار سياحي متكامل تُمارس فيه الرياضات البحرية، ويجذب السياح والزائرين، ومن ثم استغلال هذا المعلم التاريخي اقتصادياً، واجتذاب رؤوس الأموال، ورفع معدلات النشاط الاقتصادي.
الأنشطة الرئيسية	إعادة تخطيط المنطقة، وترتيب وتنظيم الساحل، وإقامة عدد من المحلات التجارية والمطاعم والأنشطة الترويحية الأخرى.
النتائج المرجوة	اجتذاب الاستثمارات السياحية إلى المحافظة ، ورفع معدلات النشاط الاقتصادي.

من مطبوعات
وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني
2011